مجلة كلية الشيخ الطوسي الجامعة

علمية فصلية محكمة تعنى بالدراسات الإنسانية

السنة الأولى

الرقم الدولي
٩٣٠٨ - ٢٣٠٤

العدد ٣

الرقم الدولي
٩٣٠٨ - ٢٣٠٤

مجلة كلية الشيخ الطوسي الجامعة

علمية فصلية محكمة تعنى بالدراسات الإنسانية

تصدرها كلية الشيخ الطوسي الجامعة ـ النجف الأشرف/ العراق
السنة الأولى، العدد (٣)
(مُحرّم/ صفر ١٤٣٨هـ، تشرين الثاني ٢٠١٦م)

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٢١٣٥) لسنة ٢٠١٥

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جهاز الاشراف والتقويم العلمي
قسم التعليم الاهلي

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم الكتاب : ج ه/ ٦٤٨٧
التاريخ / ٨ /١١/ ٢٠١٢

كلية الشيخ الطوسي الجامعة

م/ محضر مجلس الكلية بجلسته الثانية للعام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣
المنعقدة بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢٩

تحية طيبة...

الحاقا بكتابنا المرقم ج ه/٦١٠٠ في ٢٠١٢/١١/٥ ، بشان الفقرة (١/١٠/اولا:الشؤون العلمية) من محضر مجلس الكلية بجلسته الثانية للعام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣ ، نود اعلامكم الى انه بالامكان اعتماد مجلة الكلية لاغراض الترقية العلمية وفق الية اعتماد المجلات الصادرة عن الكليات الاهلية والجمعيات العلمية لاغراض الترقية العلمية والتي يمكن الاطلاع عليها على موقع دائرة البحث والتطوير (www.rddiraq.com)

للتفضل بالاطلاع واتخاذ مايلزم...مع التقدير.

المحاسب القانوني
حيدر محمد درويش
ع/رئيس جهاز الاشراف والتقويم العلمي
٢٠١٢/١١/١٤

نسخة منه الى//
- ✓ مكتب رئيس الجهاز/للتفضل بالاطلاع..مع التقدير.
- ✓ دائرة البحث والتطوير / مذكرتكم ب ت م٤/١٠٥٤٣ في ٢٠١٢/١١/٨...مع التقدير .
- ✓ جهاز الإشراف والتقويم العلمي/قسم التعليم الاهلي/شعبة المحاضر/ مع الاوليات.
- ✓ الصادرة .

البريد الالكتروني: mhesses @ yahoo.com

رَئِيسُ التَّحْرِيرِ

أ.د. سعد حمد عبد اللطيف

مُدِيرُ التَّحْرِيرِ

أ.م.د. خالد كاظم حميدي

هَيْئَةُ التَّحْرِيرِ

أ.م.د. زهير عبد المجيد الخواجة

أ.م.د. سعدية كريم الخواجة

أ.م.د. فاضل محمد الزبيدي

أ.م.د. عبد الله شاكر الشيباني

التَّصْحِيحُ اللُّغَوِيُّ

د. هاشم جبار الزرفي

الإِشْرَافُ الفَنِّيُّ

السيدة فاطمة محمد صاحب

الإِدَارَةُ المَالِيَّةُ

السيد رائد جاسم محمد

اللجنة الاستشارية

أ.د.حسن عيسى الحكيم:رئيس جامعة الكوفة سابقا/العراق.

أ.د.زهير غازي زاهد:الكلية الإسلامية ـ النجف الأشرف/العراق.

أ.د.سعد عبد العزيز مصلوح:جامعة الكويت/الكويت.

أ.د.عبد القادر فيدوح:جامعة قطر/قطر.

أ.د.حبيب مونسي: جامعة الجيلالي ليابس – سيدي بلعباس/الجزائر.

أ.د.حاكم حبيب الكريطي: جامعة الكوفة/العراق.

أ.د.بشرى البستاني: جامعة الموصل/العراق.

أ.د.أحمد رشراش: جامعة طرابلس/ليبيا.

أ.د.سرور طالبي المل: رئيس مركز جيل البحث العلمي/لبنان.

أ.د.هادي حسين هادي: جامعة الكوفة/العراق.

أ.د.حسن مجيد العبيدي: الجامعة المستنصرية/العراق.

بسم الله الرحمن الرحيم

الافتتاحية:

﴿وَقُلْ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾

تسعى مجلة كلية الشيخ الطوسي الجامعة إلى التماس خطٍّ تطوريّ بانتقالها من الشعور بوجود مشاكل فكرية إلى الشروع في حلّها، وهو فحوى البحث العلمي،عن طريق التفكير في إيجاد وسائل بحث جديدة لحلّ مشكلات الثقافة العربية الإسلامية، ومنها مشكلة تجديد العلوم العربية القديمة ونقدها بدلا من اجترارها الذي لا يواكب روح العصر وتعقيداته.

إنّ هذه المعطيات هي بحاجة ماسة إلى تضافر الجهود المخلصة عن طريق إثارة الأسئلة واتخاذ الشك العلمي منهجا في التعامل مع العلوم القديمة والعلوم الغربية الوافدة على حدٍّ سواء، ذلك أنّ الركون إلى القديم المألوف وإنْ كان مريحا لا يُسبب لنا الإجهاد إلا أنّه لا يدفع العلم إلى الأمام، أما التزام الوافد بحجة التحديث من دون انتقاء ما ينفعنا بما يلائم ثقافتنا ويُجيب عن أسئلتنا فإنّه يُسبب لنا الفوضى الفكرية المفضية إلى الضياع، ولاسيما مع عدم وجود نظرية ترجمة عربية.

لذلك تفتح مجلة الشيخ الطوسي الجامعة أبوابها أمام الباحثين الذين يؤمنون بأهمية النقد والتجديد والبحث عن البدائل.

أملنا كبير بالأقلام الحرّة التي شجعتنا على ملاحظة خطّ تطور هذا العدد بالقياس إلى العددين السابقين من حيث اتساع صيت المجلة جغرافيا وتنوّع موضوعاتها التي تصدَّت لبعض قضايا العصر.

مدير التحرير

الاعتقاد بعدالة القانون وعلاقته بجودة الحياة لدى طلبة كلية القانون

م.د. علي حسين عايد

جامعة القادسية – كلية الآداب/العراق

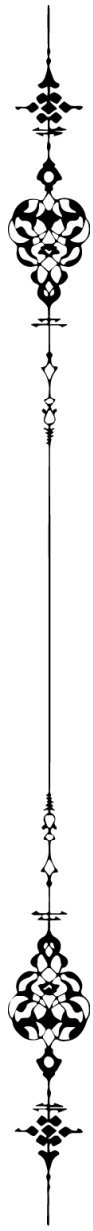

الاعتقاد بعدالة القانون وعلاقته بجودة الحياة لدى طلبة كلية القانون

م.د. علي حسين عايد

جامعة القادسية – كلية الآداب/العراق

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تعريف الاعتقاد بعدالة القانون وعلاقته بجودة الحياة لدى طلبة كلية القانون في جامعة القادسية. إذ بلغ عدد أفراد العينة (٢٠٠) طالبا وطالبة اختيروا بالأسلوب العشوائي. ولقياس هذا الهدف تم بناء مقياس الاعتقاد بعدالة القانون الذي تكون بصيغته النهائية من (٢٢) فقرة، كذلك قام الباحث ببناء مقياس جودة الحياة الذي تكون بصيغته النهائية من (٢٤) فقرة، وقد استخرج الباحث لكل من الأداتين شروط الصدق والثبات، وتطبيق الوسائل الإحصائية المناسبة.

وتشير أهم نتائج الدراسة إلى أن طلبة كلية القانون لا يعتقدون بعدالة تطبيق القانون في الدولة العراقية، وربما اختاروا كلية القانون لرغبتهم في العمل على اصلاح ذلك ومحاولة تطبيق القانون بعدالة، وأن ليس هناك فروق ذات دلالة احصائية على الاعتقاد بعدالة القانون على وفق متغير النوع، كذلك وجدت الدراسة أنّ طلبة كلية القانون يتسمون بتدني جودة الحياة، وعدم وجود فرق ذي دلالة احصائية على مقياس جودة الحياة على وفق متغير النوع ولصالح الذكور أيضاً، كذلك توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة بين انخفاض الاعتقاد بعدالة القانون وتدني جودة الحياة لدى طلبة كلية القانون. وأختتم الباحث الدراسة بجملة من التوصيات والمقترحات المهمة.

Abstract:

This research aims at defining Belief in a Justness of Law and its Relation with Quality of Life for college of Low-university of Al Qadisiyah. The specimen of this research consisted of (200) students of university of both sexes chosen randomly, and to achieve the aims of the research , The researcher built the test of Belief in a Justness of Law. As well as The researcher here built the measurement of Quality of Life. In order to use these tow tools in measurement , the researcher has followed a group of procedures of which he analyzing the articles of the tests , Reliability and Validity. After application of the research tools and getting university students answers , the researcher used the suitable statistical aids for reaching the conclusions , the results were the following: The students of no have Belief in a Justness of Law, students of low have a Quality of Life,and a positive relationship has been detected between no Belief in a Justness of Law and its Relation with Low a Quality of Life for students of college of low-university of Al Qadisiyah.

الفصل الأول: الإطار العام للبحث:

مشكلة البحث:

تشير الدراسات النفسية والاجتماعية إلى أن لدى الافراد حاجة للاعتقاد بأن النظام الحكومي القضائي الذي يعيشون فيه آمن وعادل، وان بيئتهم المادية والاجتماعية آمنة ومستقرة، وان القانون يطبق على جميع الأفراد من دون تمييز، ومحاسبة المقصرين على جرائمهم وأخطائهم والضرر الذي يلحقونه بغيرهم، إذ إن إيمان الأفراد بأنهم يعيشون في وسط دولة تعمل على

تطبيق القانون بصورة عادلة تجعلهم يشعرون بالأمان، والمساواة والإنصاف في تكافؤ الفرص وتوزيع الثروات، فضلاً عن الشعور بأن الناس متساوون في الحقوق والواجبات من دون أي تهميش لفرد عن فرد آخر (Bénabou& Tirole,2005,p.3) إلا أن غياب الاعتقاد بعدالة القانون في أي مجتمع يمكن أن يؤدي إلى حدوث خلل خطير في نظامه السياسي والقيمي، لأن اعتقاد الأفراد بأن النظام الحكومي أو السياسي ظالم وتغيب فيه معايير تطبيق القانون العادل ينتج عنه فقدان الثقة بصلاحية القوانين الحكومية، والاعتقاد بأن رجال الدولة ومن يطبق القانون فاسدون، وأن الأحكام والقوانين التي تصدر تفقد للشرعية والمصداقية، وان الناس السيئين لا ينالون ما يستحقونه من عقاب (Hochschild,1981,p.24) مما يؤدي ذلك إلى ضعف شعور الفرد بعدالة الدولة، والشعور بالظلم والعجز من تطبيق العدالة الاجتماعية، وان النظام الحكومي الذي يعيش فيه ينتهك قواعد العدالة ولا يراعي معايير حقوق الانسان (Dirk,2006,p.51) وهذا ما أشارت إليه نتائج دراسة (Huo et.al,1996) إذ ذكرت ان اعتقاد الافراد بغياب عدالة القانون يجعلهم يشعرون بالسخط وعدم الرضا والخوف، ويقلل من مستوى شعورهم بالرفاهية، وأنهم يمكن أن يتعرضوا للأذى وعدم الانصاف في أي وقت، وضعف الثقة في الحصول على حقوقهم ممن يعتدي عليهم (Huo et.al,1996, p.41) لذا يؤدي الاعتقاد بغياب عدالة القانون إلى شعور الأفراد بعدم توافر الدعم الحكومي والقانوني لحقوقهم المدنية، وانهم يتعرضون للاضطهاد والتمييز، والشعور بالحرمان الاجتماعي، وان سلطة القانون لا تحترم مشاعرهم ووجودهم الشخصي (Miller,2001,p.528) وقد يؤدي هذا الاعتقاد إلى ابعد من هذه النتائج إذ تشير دراسة (Greenberg,1986) إلى أن اعتقاد الافراد بظلم نظامهم لهم يمكن ان ينتج عنه تعطيل الحياة العامة وزعزعة استقرار الدولة وكثرة التظاهرات السياسية والرغبة الكبيرة في تغيير النظام الحاكم، لان الافراد يعتقدون أن النظام الذي لا يطبق القانون بشكل

عادل يغتصب حقوقهم وكرامتهم ويعمل على وفق الاهواء والمصالح الخاصة وليس تحت مظلة القانون (Greenberg,1986, p.341)).

إنَّ هذه المشكلة يمكن أن تكون أكثر تأثيرا إذا كان من يدرس القانون أو يدافع عنه يشعر بعدم الثقة به أو عدم إمكانية تطبيقه بصورة عادلة، وذلك ما حفز الباحث إلى الكشف عن هذه المشكلة لدى طلبة كلية القانون في جامعة القادسية.

ومع التسليم أن غياب الاعتقاد بعدالة القانون ينتج عنه عدم الرضا وغياب الشعور بالأمن الشخصي الاجتماعي فان من المحتمل ان يؤدي ذلك إلى الشعور بتدني جودة الحياة، مما دفع الباحث إلى الكشف عن مستوى العلاقة بين الاعتقاد بعدالة القانون وجودة الحياة، إذ يتمثل انخفاض شعور الفرد بجودة الحياة بعدم رضا الفرد عن وضعه المعيشي في سياق أنظمة مجتمعه الذي يعيش فيه وتأثير ذلك على اهدافه وتوقعاته الخاصة (منسي وكاظم،٢٠٠٦،ص٦٣)، وبهذا الصدد تشير الدراسات إلى أن تدني الشعور بجودة الحياة ينجم عن مشكلات نفسية عديدة، إذ تؤكد نتائج دراسة **(Hask,1985)** ان غياب هذا المتغير لدى الافراد ينجم عنه عدم الارتياح وقلة الشعور بالسعادة، والاحساس بعدم قيمة الحياة مما يؤدي إلى تدني مستوى الصحة النفسية، وضعف القدرة على الانجاز،، والشعور بقلق المستقبل(حسن، ٢٠١٠،ص٣)، كذلك تشير نتائج دراسة Ryff,etal.,2006 إلى ان انخفاض الشعور بجودة الحياة له علاقة ارتباطية عالية مع كثير من المتغيرات السلبية مثل الاكتئاب وتدني تقدير الذات وانخفاض القدرة على الانجاز، كذلك يرتبط تدني جودة الحياة بالأفكار التشاؤمية وفقدان الامل والاستمتاع بنعم الحياة، إذ لا يشعر الافراد الفاقدين لجودة الحياة بالحياة الطيبة والاندماج الممتع بخبرات الحياة والشعور بالسعادة بأنشطة الحياة اليومية مما يؤثر ذلك في نظرتهم الايجابية للعالم وكونه مكانا امنا

ومستقرا(Ryff,eta,2006,PP:85)، كذلك وجدت نتائج دراسة (رمضان،٢٠١٤) ان لانخفاض جودة الحياة تأثيراً على الصحة النفسية والجسمية للأفراد، إذ أظهر الأفراد الذين سجلوا درجات عالية على مؤشرات انخفاض جودة الحياة مشكلات صحية كثيرة منها سرعة الاصابة بالأمراض الجسمية والشعور بالتعب الجسمي فضلا عن الاصابة بالاضطرابات السيكوسوماتية مثل الصداع والدوار والقرحة وانتفاخ القولون العصبي وسقوط الشعر...وغيرها(رمضان،٢٠١٤،ص٤) فضلا عن ذلك كشفت الدراسات السابقة أن انخفاض جودة الحياة يؤثر في التحصيل الدراسي لدى طلبة الجامعة، إذ تشير دراسة (نعيسة،٢٠١٢) إلى أن الطلبة الذين يعيشون حياة غير جيدة اظهروا مشكلات دراسية عديدة مثل انخفاض التحصيل الدراسي والتسرب من الدراسة والانقطاع عنها، وضعف تركيز الانتباه اثناء المحاضرة، وانخفاض مستوى الطموح، وعدم الرغبة في انجاز مسيرتهم الدراسية في المستقبل (نعيسة،٢٠١٢،ص١٤٥). وهكذا يجد الباحث ان مشكلة الدراسة تطرح تساؤلات ملحة منها هل يعتقد طلبة كلية القانون بعدالة القانون؟ وما علاقة ذلك الاعتقاد بجودة الحياة لديهم؟.

أهمية البحث:

يسعى الأفراد في أي مجتمع إلى أن تكون بيئتهم الاجتماعية والسياسية أمنة وقوية، وأن تكون تحت حماية القانون وعدالة السلطة ويحكمها قادة مصلحون، إذ إنّ شعور الافراد بانهم يعيشون في مجتمع يحكمه القانون يجعلهم يشعرون بالأمن النفسي والقدرة على التخطيط للمستقبل وانهم يعيشون في عالم عادل بالضرورة، يستطيعون فيه الحصول على ما يستحقون (Lerner 1975,p.3) فالاعتقاد بعدالة القانون يعطيهم الشعور بالثقة والامل والايمان أن حكومتهم جيدة وتراعي حقوق جميع الافراد من دون تمييز، كذلك تعطيهم الدافعية؛ لأن يتابعوا اهدافهم ومشاريعهم المستقبلية على المدى

الطويل، لذا ينظم هذا الاعتقاد سلوك الناس الشخصي والاجتماعي في حياتهم اليومية ويجعلها اكثر أمانا وسهولة (نظمي،٢٠٠١،ص٧٨).

وبذلك يمثل الاعتقاد بعدالة القانون احد الاسس الاجتماعية الرئيسة لشعور الناس أن بيئتهم منظمة ومستقرة وعادلة وان جميع الافعال السيئة كالعنف والظلم والجرائم غير مهملة ويُحاسب عليها إذ ينال الناس ما يستحقونه من عقاب (Kluegel et.al,1996,p.12). فضلا عن ذلك يرتبط الاعتقاد بعدالة القانون بالشعور بالرضا عن الحياة، مثل رضا الافراد عما يحصلون عليه من حقوق، وما يتوافر لهم من خدمات وحماية وعدم التمييز وسيادة النزاهة القانونية وشرعية التنفيذ القانوني(Hunt,2000,p.328) وهذا ما اشارت إليه نتائج دراسة(Govier,1998) و(Luhmann,1979) إن ثقة الناس بعدالة القانون والنظام في مؤسسات المجتمع يجعلهم يشعرون بالحماية والامان، ويعطيهم دافعا نحو تحقيق الأهداف المشتركة، وان يؤدوا نشاطاتهم اليومية بكل ثقة وراحة ويجعل الحياة خالية من التوترات الانفعالية وان تكون بسيطة وسهلة (نظمي،٢٠٠١،ص٢٧).

كذلك يشير Paulhus,1983 إلى أن الاعتقاد بعدالة القانون لا تنعكس مظاهره على الحياة الشخصية والاجتماعية للأفراد فحسب بل على الحياة السياسية في المجتمع، إذ تستمد السلطة التشريعية والتنفيذية شرعيتها من اعتقاد الافراد بعدالتها القانونية وثقتهم بها وقدرتها في تطبيق القانون على جميع فئات الشعب بصورة نزيهة وعادلة، لذا إن استقرار الدول وبقاءها مرهون بمدى تصورات الافراد بانها قادرة على تحقيق العدالة والانصاف واشباع حاجات الناس بصورة متساوية ووفقا لقدراتهم وامكانياتهم ومنزلتهم الاجتماعية والاقتصادية والوظيفية (Paulhus,1983, p.1255).

وبذلك إن المعرفة بمدى تطبيق العدالة القانونية في البيئة الحكومية والسياسية في المجتمع العراقي على غاية من الاهمية ولاسيما عندما يتم تقييم

ذلك من الباحثين والمختصين والدراسين في الشؤون القانونية، لذا تظهر فائدة البحث الحالي من اهمية متغير البحث وجدته وخطورته في ظل الاوضاع الحالية للمجتمع العراقي، فضلا عن أهمية عينة البحث (طلبة كلية القانون) لأنهم يعدون الشريحة المهيَّأة للدفاع عن شرعية القانون والحفاظ عليه واصلاحه بما يناسب حاجات الناس وحقوقهم واوضاعهم الحالية.

وبما ان الاعتقاد بتطبيق القانون بصورة عادلة يؤدي إلى شعور الناس بالأمان والرضا فمن الممكن ان يكون لذلك علاقة بتقييمهم لجودة الحياة، إذ يعد الشعور بالطمأنينة من المقومات الاساس لظهور جودة الحياة لدى الافراد ورضاهم عنها، وهذا ما اشار إليه (Bonomi, Patrick & Bushnel ,2000) إذ أكدا ان جودة الحياة Quality of Life مفهوم واسع تتداخل جوانبه مع كثير من المتغيرات مثل العدالة الاجتماعية والحالة الصحية للفرد والبيئة التي يعيش فيها ومدى حصوله على الخدمات المادية والاجتماعية من المجتمع (منسي وكاظم،٢٠١٠،ص٤٣) فضلا عن ذلك تشير نتائج دراسة (Trimble & Dodson,1994) إلى أن لجودة الحياة علاقة بكثير من المتغيرات الايجابية مثل الشعور الشخصي بالكفاية، والنمو الشخصي، والرضا عن الذات، والحياة الطيبة، والانجاز الاكاديمي، وإجادة التعامل مع تحديات الحياة (Trimble & Dodson,1994, p.98) لذا فان الافراد الذين يحظون بحياة ذات جودة عالية يتصفون بالسعادة والتفاؤل والرغبة في الانجاز، كذلك يشعرون بالرفاهية والرضا والارتياح، ويعيشون في بيئة مشبعة ومستوى معيشي جيد، ويكون مزاجهم طيبا وقليلا ما يشعرون بالاكتئاب والقلق أو يواجهون الضغوط النفسية بصورة مستمرة (سليمان،٢٠١٠،ص١٢٢).

مما تقدم يرى الباحث ان اهمية هذه الدراسة يمكن حصرها في المؤشرات الآتية:

- يعد تعرف الاعتقاد بعدالة القانون لدى طلبة كلية القانون مؤشرا على معرفة مدى شيوع العدالة والانصاف في الدولة والمجتمع.

- إن تعريف الاعتقاد بعدالة القانون لدى طلبة كلية القانون له علاقة بدافعيتهم ورغبتهم في الحفاظ على القانون واستعدادهم في الدفاع عنه وتغيير بعض القوانين الظالمة.

- ان تعريف الاعتقاد بعدالة القانون له علاقة بشعور الطلبة بالاستقرار والامان ومدى مشروعية النظام الحالي وانتشار الفساد والمحسوبية في مرافق الدولة ومنها المؤسسات الجامعية والاكاديمية.

- ان تعريف جودة الحياة لدى طلبة الجامعة يعد مؤشراً مهما للكشف عن الصحة النفسية والجسمية لدى طلبة الجامعة، فضلا عن مدى شعورهم بالسعادة والرفاهية.

- ان تعرف العلاقة بين متغيري البحث يمكن ان يكشف لنا علاقة الاعتقاد بعدالة القانون ومدى شعور الناس برفاهية الحياة وعيشهم حياة كريمة ومستقرة.

- إن هذه الدراسة توفر مقياسين مهمين يمكن ان يستفيد منه الباحثون والمختصون الاخرون في دراستهم على طلبة الجامعة.

- ان هذه الدراسة من اولى الدراسات العربية التي تناولت الاعتقاد بعدالة القانون وعلاقتها بجودة الحياة مما قد تكون منطلقا نحو تحفيز الباحثين في اجراء المزيد من الدراسات النظرية والتطبيقية عن متغيري البحث.

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى تعرف:

١. الاعتقاد بعدالة القانون لدى طلبة كلية القانون في جامعة القادسية.

٢. دلالة الفرق في الاعتقاد بعدالة القانون على وفق متغير النوع (ذكور، اناث).

٣. جودة الحياة لدى طلبة كلية القانون في جامعة القادسية.

٤. دلالة الفرق في جودة الحياة على وفق متغير النوع (ذكور، اناث).

٥. العلاقة الارتباطية بين الاعتقاد بعدالة القانون وجودة الحياة لدى طلبة كلية القانون في جامعة القادسية.

٦. مدى إسهام الاعتقاد بعدالة القانون في جودة الحياة لدى طلبة كلية القانون في جامعة القادسية.

حدود البحث:

تحدد البحث الحالي بطلبة كلية القانون في جامعة القادسية للعام الدراسي ٢٠١٤-٢٠١٥ ومن كلا الجنسين، وللدراسات الصباحية.

تحديد المصطلحات:

يتحدد البحث الحالي بالمفاهيم الاتية:

أولا: الاعتقاد بعدالة القانون-Belief in a Justness of Law:

عرفها كل من:

- **Lerner,1977:** مدى اعتقاد الأفراد بأن النظام القانوني للدولة ومن يقومون بتنفيذه قادرون على تحقيق العادلة للأفراد جميعاً من دون تمييز إذ

يحصلون على استحقاقهم من ثواب وعقاب على ما يقومون به من افعال (**Lerner, 1977**;,p.37).

- **Nicholas,1982**: مدى ايمان الافراد بعدالة النظام القانوني والاجراءات التي يتخذها بشأن الافراد والمصالح العامة في المجتمع (Nicholas,1982, p.5).

- **Bunker&Rubin,1995**: شعور الأفراد بأن الدولة قادرة على تحقيق مختلف شروط العدالة القانونية كالإجراءات المدنية والجزائية والعقابية والدستورية (Bunker& Rubin,1995,p.261)

- **Wendt,2015**: اعتقاد الافراد بان النظام القانوني قادر على حفظ حقوقهم وملكياتهم الشخصية، فضلاً عن القدرة على تحقيق العدالة العامة بين جميع الناس من دون أي تمييز (Wendt,2015,p.317).

- **التعريف النظري**: تبنى الباحث تعريف **Lerner 1977** بوصفه تعريف صاحب النظرية المتبناة في البحث الحالي.

- **التعريف الاجرائي**: الدرجة التي يحصل عليها الطالب بعد اجابته على مقياس البحث.

ثانياً: جودة الحياة Quality of Life:

عرفها كل من:

- **منظمة الصحة العالمية،١٩٩٥**: أدراك الأفراد لوضعهم الاجتماعي في الحياة في سياق ثقافة المجتمع وقيمه، وعلاقة ذلك بأهدافهم وتوقعاتهم ومعاييرهم وعنايتهم، فضلاً عن الصحة البدنية والنفسية والعلاقات الاجتماعية وعلاقتهم ببيئتهم (خميس،٢٠١٠،ص١٥٨).

- **Veenhoven,2001**: تقويم الفرد لجوانب متعددة من حياته مثل ظروف المعيشة وفرص العمل المتاحة التي تمنح الشعور الشخصي بالكفاءة وكيفية التعامل مع المشكلات والتحديات (خميس،٢٠١٠،ص١٥٨).

- **Ryff et al,2006** : إحساس الفرد الإيجابي بحسن الحال و يرصد بالمؤشرات السلوكية التي تدلّ على ارتفاع مستويات رضا الفرد عن ذاته وعن حياته وصحته بشكل عام، وسعيه المتواصل لتحقيق أهداف شخصية مقدرة وذات قيمة ومعنى بالنسبة له، واستقلاليته في تحديد وجهة ومسار حياته، وإقامته لعلاقات اجتماعية إيجابية متبادلة مع الآخرين والاستمرار فيها (**Ryff et al,2006, 85:95**).

- **محمود والجمالي،٢٠١٠**: مجموع تقييمات الفرد لجوانب حياته المختلفة، التي تتضمن ادراكه لصحته العامة، ورضاه عن حياته، وعن علاقاته الأسرية والاجتماعية، ونجاحه الاكاديمي، وشعوره بالسعادة أثناء ممارسته الدينية، واستمتاعه بأوقات فراغه بالمنظومة الثقافية والقيمية التي يعيش فيها بما يتسق مع اهدافه (محمود والجمالي،٢٠١٠،ص٦٦).

-**التعريف النظري**: تبنى الباحث تعريف **Ryff et al,2006** بوصفه تعريف صاحب النظرية المتبناة في البحث الحالي.

- **التعريف الاجرائي**: الدرجة التي يحصل عليها الطالب بعد إجابته على مقياس البحث.

الفصل الثاني: الإطار النظري:

أولاً: الاعتقاد بعدالة القانون:

- **المفهوم:**

ظهر مفهوم الاعتقاد بعدالة القانون عندما قدم عالم النفس الاجتماعي ليرنر Lerne نظريته في الاعتقاد بعدالة العالم عام ١٩٧٧، إذ يرى ليرنر ان

العدالة ليست أكثر أو أقل مما يقرره ممثلوا السلطة القانونية للمجتمع من أجل أن يحصل الأفراد على استحقاقاتهم وحقوقهم وواجباتهم وحاجاتهم بانصاف ومن دون أي تمييز (نظمي،٢٠٠١،ص٦٢) لذا يتعلق هذا الاعتقاد بتوقعات الافراد ومدركاتهم أن القوانين الفعلية التي تضعها الدولة تتسم بالعدالة، وان السلطة التي تحكمهم نزيهة، وأن رجال القانون يتسمون بالصدق والأمانة عند تطبيق وتشريع القوانين الحكومية (Hyland& Dannm,1987, p.74) وبذلك ينبني هذا الاعتقاد لدى الافراد وفقاً لرضاهم عن حكومتهم، وما تقدمه من التزامات قانونية وأخلاقية تسعى في ضوئها نحو تحقيق الامان والمتطلبات الاساس لرفاهية الحياة ومحاسبة المقصرين، فضلا عن قدرتها على دعم المواطنين ونصرة المظلومين (**Wendt,2015,p.322**)

وبهذا نجد أن الأفراد الذي يعتقدون بعدالة القانون يرون ان حكومتهم ومؤسساتهم القضائية والامنية عادلة، ونزيهة، وجيدة، وهي تناصر الخير وتحارب الشر، وتحاسب أي شخص يمكن ان ينتهك القانون، ولا تميل نحو تفضيل فئة معينة من الناس على أخرى في حين يقابل ذلك الاعتقاد بظلم القانون الذي يعتقد فيه الافراد ان دولتهم قاسية ومجحفة وغير منصفة في توزيع الموارد والثروات بين الناس، وانها قد تتحيز نحو بعض الافراد فلا تحاسبهم على ما يقومون به من اخطاء وتتستر على افعالهم اللاأخلاقية وغير النزيهة مثل تسويغ القانون وتفسيره بمنطق اخر لحساب المصالح الذاتية لبعض الافراد (Mudrack,2005, p.817) وهذا ما اشار إليه (Rubin & Peplau,1975) أن الاعتقاد بعدالة القانون يأتي من شرعية ونزاهة الطابع المؤسساتي للدولة، وعندما لا يشعر الناس ان القانون يمكن ان يتجاوز بعض الناس، وعندما يطبق على الجميع، وينصف ويساعد الضحايا والابرياء في مواجهة ما عانوه من انتهاكات واعتداءات مادية ونفسية ويسترجع حقوقهم المسلوبة (Rubin & Peplau,1975 , P.65) لذا يخدم الاعتقاد بعدالة القانون

عدة وظائف نفسية مثل التوافق الاجتماعي في البيئة، والشعور بالأمن النفسي، والقدرة على التخطيط والبناء، واستقرار الحياة السياسية والاجتماعية في الدولة، ويحافظ على وحدة المجتمع من الانهيار والتفكك (Lerner, 1977,p.37).

وعلى الرغم من ما سبق يشير (Butler & Moran,2007) إلى ان الاعتقاد بعدالة القانون لا يأتي من تطبيق مؤسسات الدولة للقانون فحسب بل ان هذا الاعتقاد ينشأ من عناصر متعددة مثل نزاهة رجال القانون، وقدرة مؤسسات المجتمع القانونية على تطبيقه (المؤسسات التشريعية، والمحاكم، ودوائر الشرطة) ، لذا يقسم الاعتقاد بعدالة القانون على انواع كثيرة، هي:

أ. الاعتقاد بعدالة التشريعات القانونية: يتمثل بمدى عدالة الدساتير والتشريعات القانونية في انصاف جميع الناس وحماية حقوقهم المدنية والانسانية من دون تمييز.

أ. الاعتقاد بعدالة رجال القانون: يتمثل بمدى التزام رجال السلطة والقانون على القيام بواجباتهم واعمالهم وفقا للتشريعات القانونية والدستورية من دون أي انتهاك.

ب. الاعتقاد بعدالة الدوائر القضائية: يتمثل بمدى قدرة المحاكم والقضاة على تطبيق العدالة ونصرة المظلومين ومحاسبة المجرمين.

ج. الاعتقاد بعدالة المؤسسات العقابية: يتمثل بمدى اعتقاد الناس بنزاهة الدوائر الامنية كالشرطة والأمن على الإمساك بالمخالفين والمجرمين بصورة قانونية وعادلة

د. الاعتقاد بعدالة القوانين المدنية: يتمثل في اعتقاد الافراد بان الدولة تعامل الناس مع بعضهم بشكل متساو من دون أي اقصاء أو استبعاد اجتماعي (Butler & Moran,2007, p.57-58).

. نظريات الاعتقاد بعدالة القانون:

١. نظرية الإنصاف أو العدالة:

قدم عالم الاجتماع جورج آدمز في عام ١٩٦٥ نظرية في الانصاف تقوم على مسلمة أساس بسيطة وهي رغبة الأفراد في الحصول على معاملة عادلة، وذلك في ضوء ما يحصلون عليه من معاملة ومكافآت وموارد وحاجات وثروات من السلطات والمسؤولين ومؤسسات الدولة، إذ غالبا ما يقوم الأفراد بعمل مقارنات بين ما يحصلون عليه وما يحصل عليه الاخرون، ووفقا لهذه المقارنة يشعر الأفراد بأن البيئة السياسية والاجتماعية عادلة أو غير عادلة، فاذا احس الأفراد بالعدالة فانهم يشعرون بالرضا والامان والراحة في حين إذا ادركوا بأن البيئة الخارجية مجحفة وغير منصفة فانهم يشعرون بالظلم والسخط وسيؤثر في عزيمتهم ويجعلهم يشعرون بالقلق والتوتر (Walster,1978,p. 8).

٢. نظرية هايدر، ١٩٦٧:

يرى هايدر١٩٦٧ أن الاعتقاد بالعدالة نزعة معرفية سائدة تتأتى من المبدأ الأكثر عمومية، وهو التوازن المعرفي، فالعدالة قوة ملزمة ومتأصلة في الحياة البشرية، ويتم تصورها على انها تحقيق للمطابقة المتناغمة بين السعادة والخير، وبين التعاسة والشر، فالناس غالبا ما يعدون السعادة والخير منتميان لبعضهما بوصفهما حالتين متناغمتين إيجابيتين تعكسان متطلبات العدالة، فعندما يوجدان معاً، يشعر الفرد أن الموقف على ما يرام لأن العدالة تتسيّده .أما وجود السعادة والشر معاً فيعد أمرا متنافراً مهما كان الفرد محباً للشر، وعلى هذا الاساس يفسر ادراك الناس للعدالة في ضوء نزعتهم للجمع بين الخير والشر، وهذه النزعة معرفية تعمل على تحقيق التوازن المعرفي بين الواقع وما يجب أن يكون عليه الواقع (الأعرجي، ٢٠١٢، ص٥٤٩) لذا فانّ تطبيق القانون بصورة عادلة يمثل الخير والسعادة والمساواة

بين جميع الناس في حين يمثل الظلم شيوع الشر والغبن والاجحاف عندما لا يعامل جميع الناس بصورة عادلة ونزيهة.

٣. نظرية عدالة القانون لـ"ليرنر":

توصل عالم النفس الاجتماعي ليرنر في تجربة أجراها على ٧٢ امرأة وجهن صدمات كهربائية مزيفة إلى إمرأة اخرى (حليفة المجرب) تخطأ عن عمد في حل المشكلات التي كلفت بها، إلى أن لدى الناس عامة دافعا للاعتقاد بأن يكون العالم مكانا آمنا وعادلا، والميل للاعتقاد بأن الاخرين يستحقون على ما يحصلون عليه من مكافآت أو عقوبات((Lerner& Miller,1978,p.1030 ولأن تصور الناس بأن العالم عادل يحد من قلقهم، ويجعلهم يشعرون بان بيئتهم منظمة ومستقرة، وان بإمكانهم تحقيق اهدافهم على المدى البعيد، وممارسة نشاطاتهم اليومية بكل ثقة وطمأنينة (Carli,1999,p.966) ونتيجة الدراسات اللاحقة التي قام بها عالم النفس ليرنر في عام ١٩٧٤ وعام ١٩٧٧، فانه توصل إلى أن دافع العدالة في المجتمع يتخذ أربعة اشكال متنوعة، ومن ضمنها عدالة القانون Justice of Law التي تتحدد باعتقاد الافراد بقدرة السلطة القانونية وممثليها في المجتمع على تحقيق مبادئ العدالة بين الناس وفقا لاستحقاقات الافراد وحقوقهم وحاجاتهم (نظمي،٢٠٠١،ص٦٢)، لذا يتحدد الاعتقاد بعدالة القانون وفقا لمدركات الافراد في أي مجتمع بشرعية وعدالة المؤسسات القضائية والرقابية والامنية بتطبيق القوانين التي تقرها الانظمة التشريعية والدستورية على جميع الافراد من دون تمييز، وهذه القوانين مثل (اللوائح الدستورية، والقوانين العامة، والتعليمات الادارية، والاحكام الجنائية، والعقوبات...، وغيرها)، فضلا عن نزاهة رجال السلطة والقانون، وتدني انتشار المحاباة والتعصب والتمييز في المؤسسات المجتمعية في الدولة، ويشير ليرنر Lerner, 1977 ان ضعف الاعتقاد بعدالة القانون يمكن ان تكون له نتائج خطيرة على الدولة والمجتمع، إذ إنّ شعور الجمهور العام بالظلم

والسخط قد يحرض الافراد على التمرد وعدم اطاعة القانون والانتقام، وقد يحفزهم إلى القيام بثورة سياسية تهدف إلى تغيير النظام وتصحيح معاييره ونظمه القانونية من جديد (Lerner, 1977,p.11).

ومن عرض هذه الأطر النظرية، نلاحظ أن هنالك أراء متباينة نسبيا في تفسير الاعتقاد بعدالة القانون، وكل منها يعكس وجهة نظر صاحبها والمعتقدات التي يؤمن بها، لهذا ولمزيد من الدقة، تبنى الباحث (**نظرية Lerner**) بوصفهما نظرية رئيسة في تفسير نتائج البحث، ولكونها نظرية اكثر حداثة من السابقة وقريبة في تفسير طبيعة متغير البحث مقارنة بالنظرية الأخرى، فضلا عن كونها تفسح المجال للقياس والقيام بالدراسات التجريبية والنظرية امام البحوث الجديدة.

ثانياً: جودة الحياة:

- المفهوم:

ظهر مفهوم جودة الحياة منذ تسعينات القرن الماضي إثر الحركة التي قادها مارتن سيلجمان Martin Seligman بتأسيس علم النفس الإيجابي Positive Psychology، إذ بدأ علماء النفس ينظرون إلى الإنسان نظرة مختلفة تماماً عما سبق، وهي أن الأصل هو الصحة وليس المرض، وأن الإنسان يستطيع أن يتكيف ويتوافق مع مجتمعه إذا ما ركز على الجوانب الإيجابية أو المضيئة في حياته مثل الأمل والتفاؤلOptimism، والسعادة Happiness، والرضا عن الذات، والاستمتاع بالعلاقات مع الذات والآخرين، والمرونة النفسية Resilience (عكاشة وسليم،٢٠١٤،ص٣) لذا يمثل موضوع جودة الحياة لب علم النفس الإيجابي، إذ يستعمل هذا المفهوم ليشير إلى المؤشرات الذاتية والموضوعية التي يستعملها الفرد لتقييم جوانب حياته المختلفة، التي تتضمن مفاهيم ايجابية ومتنوعة مثل السعادة والرضا والحياة الطيبة والشعور الشخصي بالكفاءة وإمتلاك الفرد علاقات اجتماعية جيدة والشعور بمعنى

الحياة (خميس،٢٠١٠،ص١٥٧) وبذلك تعني جودة الحياة كيف يقيم الفرد نوعية الحياة التي يعيشها، والى أي حد يراها جيدة، وهي تتوقف على مواقف الحياة المرغوب فيها مثل الرضا عن الحياة والعمل، ومدى توفير البيئة الخارجية متطلبات الرفاهية والسعادة للفرد، والصحة الجسمية العامة، والحياة الاسرية والمجتمعية، والمستوى الاقتصادي، والزواج وعلاقات الصداقة (محمود والجمالي،٢٠١٠،ص٧٠) وقد حدد فلوفيلد،١٩٩٠ عدة مؤشرات لتعرف جودة الحياة الأفراد، هي:

١. المؤشرات النفسية: تتمثل في درجة شعور الفرد بالقلق والاكتئاب أو التوافق مع المرض، أو الشعور بالسعادة والرضا.

٢. المؤشرات الاجتماعية: تتمثل بقدرة الفرد على تكوين العلاقات الشخصية ونوعيتها، فضلا عن مدى ممارسة الفرد للأنشطة الاجتماعية والترفيهية.

٣. المؤشرات المهنية: تتمثل بدرجة رضا الفرد عن مهنته وحبه لها، ومدى سهولة تنفيذ مهام وظيفته، وقدرته على التوافق مع واجبات عمله.

٤.المؤشرات الجسمية والبدنية: تتمثل في رضا الفرد عن حالته الصحية، وقدرته على التعايش مع الآلام، والنوم، والشهية للأكل، والقدرة الجنسية (منسي وكاظم،٢٠١٠،ص٤٥).

وعلى الرغم من ذلك فان الباحثين يتفقون على أن لجودة الحياة ثلاثة أبعاد رئيسة، هي:

• **جودة الحياة الذاتية**: الشعور الذاتي بجودة الحياة الذي يدور حول كيف يكون الفرد سعيداً وراضياً عن حياته، وتعكس جودة الحياة الذاتية تصورات الأفراد وتقييمهم لحياتهم من الناحية الانفعالية السلوكية، والأدوار النفسية والاجتماعية التي تعد أبعاداً هامة للصحة النفسية.

• **جودة الحياة النفسية:** تتعلق الصحة النفسية الإيجابية مثل القدرة على متابعة الأهداف ذات المغزى، ونمو وتطور وإقامة علاقات إيجابية مع الآخرين.

• **جودة الحياة الموضوعية:** تتضمن خمسة مجالات وهي: السعادة المادية والصحية، والنمو والنشاط، والسعادة الاجتماعية، والسعادة الانفعالية (عبد الوهاب،٢٠٠٦،ص٢٥٦).

وبهذا تعني جودة الحياة و يشير نموذج (الشرقاوي،١٩٩٩) اعلى مستويات الشعور بالصحة النفسية، الذي يظهر عبر ثلاثة مستويات:

• **المستوى الأول:** الخلو من المرض، ويتضمن كلاً من التوافق، ببعديه: التلاؤم، والتكيف، وكذلك الرضا.

• **المستوى الثاني:** ويتضمن السلامة أو الكفاءة النفسية، ويعبر عنه عنصر التفاعل الذي يحتل الضلع الثالث من المربع.

• **المستوى الثالث:** يشمل جودة الصحة النفسية التي عندها تتحقق الفعالية الذي يعبر عن الضلع الرابع للمربع، فيصل الفرد إلى مستوي أعلي في قمة الصحة، وهو الجودة أو الفعالية التي تعني " مبادأة الفرد بالتنمية الذاتية لطاقاته النفسية والبذل والعطاء للآخرين"، وتتميز هذه الحالة بالشعور بالسعادة والرغبة في الفيض بهذا الشعور على الآخرين (عكاشة وسليم،٢٠١٤،ص١٠) والشكل الآتي يوضح ذلك:

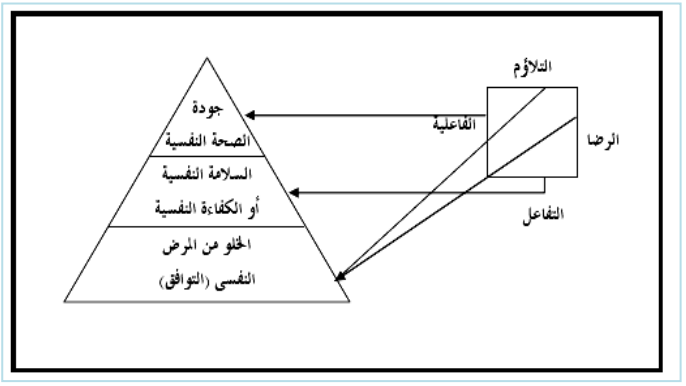

كذلك وضع (اندرسون،٢٠٠٣) في نموذجه التكاملي بعض الخصائص التي تساعد على تمتع الفرد بجودة الحياة، هي:

١ .إنّ شعور الفرد بالرضا هو الذي يشعره بجودة حياته، وان هذا الشعور يتحقق بالاتي:

*أنْ نضع أهدافا واقعية نكون قادرين على تحقيقها.

*أنْ نسعى إلى تغير ما حولنا لكي يتلائم مع اهدافنا.

٢ .إنّ إشباع الحاجات لا يؤدي بالضروري إلى رضا الفرد والى شعوره بجودة الحياة، ذلك انه امر نسبي يختلف باختلاف الافراد واختلاف الثقافات التي يعيشون فيها.

٣ .إنّ استثمار الفرد لإمكانياته في نشاطات إبداعية وعلاقات اجتماعية جيدة، وأهداف ذات معنى، وبأسرة تبث فيه الإحساس بالحياة هو الذي يشعره بجودة. (مبارك،٢٠١٢،ص٧٢٨).

. نظرية رايف عن جودة الحياة:

حاولت كارول رايف Ryff إثر عنايتها بمفهوم جودة الحياة الإجابة عن عدة تساؤلات نفسية مهمة كثيرة، منها هل ان جودة الحياة النفسية مصطلح يناقض سوء التوافق النفسي، أو هل جودة الحياة النفسية والمرض النفسي

يشكلان أبعاداً منفصلة للصحة النفسية أو للوظيفة النفسية؟ وتوصلت رايف Ryff إلى الإقرار بوجود مدخلين متمايزين للإجابة عن هذه الاسئلة:

الأول: يرى أن جودة الحياة والمرض النفسي النهاتين الحديتين على متصل ثنائي القطب، وعليه يؤكد هذا المدخل أن ذوي المستويات المرتفعة من الاضطرابات النفسية (مثل الاكتئاب)، يتوقع أن تكون مستويات جودة حياتهم متدنية أو منخفضة بصورة دالة كما تقاس مثلاً بمقاييس السعادة، والحياة الهادفة أو ذات القيمة والمعنى، والعكس صحيح.

الثاني: يؤكد عكس ذلك، إذ يرى أنّ جودة الحياة والمرض النفسي مجالان منفصلان عن الوظيفة النفسية أو للصحة النفسية، ومن ثم فإن المعلومات المتعلقة بأسباب، وتداعيات، ومتعلقات كل منهما لا يمكن استنتاجها من الآخر.

على الرغم من ذلك فإن رايف Ryff جمعت بين هذين المدخلين بطرح فكرة ما يسمى بمتصل جودة الحياة، الذي يعني أن مستويات جودة الحياة تتراوحما بين الشعور باليأس والاكتئاب (جودة حياة متدنية) إلى اعلى درجات الرضا والسعادة (جودة حياة عالية) الذي يتوضح في الشكل الآتي:

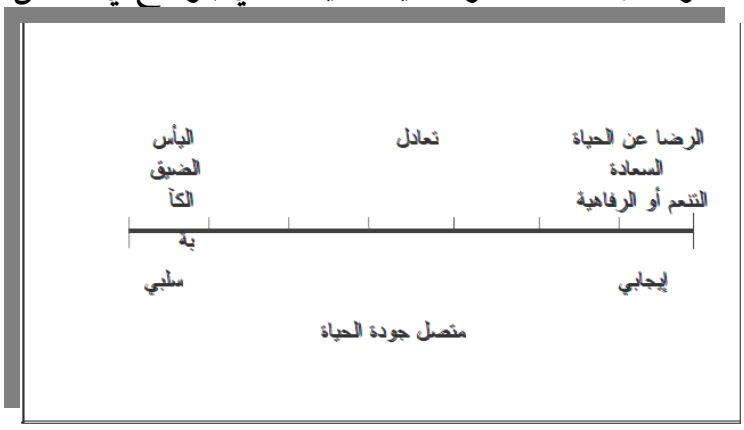

(كريمة، ٢٠١٤، ص٤٧).

وبناء على ذلك ترى كاورل رايف وآخرون أن جودة الحياة تتمثل: " في الإحساس الإيجابي بحسن الحال و يرصد بالمؤشرات السلوكية التي تدل على: ارتفاع مستويات رضا الفرد عن ذاته وعن حياته بشكل عام، وسعيه المتواصل لتحقيق أهدافه شخصية مقدرة وذات قيمة ومعنى بالنسبة له، واستقلاليته في تحديد وجهة ومسار حياته، وإقامته واستمراره في علاقات اجتماعية إيجابية متبادلة مع الآخرين، وترتبط جودة الحياة النفسية بكل من صحته الإحساس العام بالسعادة والسكينة والطمأنينة النفسية (أبو حلاوة، ٢٠١٠، ص١٥) وتوصلت رايف، ١٩٩٥ إلى ستة عوامل رئيسة لجودة الحياة، وهذه العوامل هي:

١. **تقبل الذات Self-acceptance**: القدرة علي تحقيق الذات إلى أقصى مدى تسمح به القدرات والإمكانيات، والنضج الشخصي، والاتجاه الإيجابي نحو الذات.

٢. **العلاقات الاجتماعية الإيجابية Positive relations with others**: القدرة على إقامة علاقات اجتماعية إيجابية متبادلة مع الآخرين قائمة علي الثقة والتواد، القدرة على التوحد مع الآخرين، والقدرة على الأخذ والعطاء والتعلم من الآخرين.

٣. **الاستقلاليةAutonomy**: القدرة علي تقرير مصير الذات، الاعتماد على الذات، والقدرة على ضبط وتنظيم السلوك الشخصي أثناء التفاعل مع الآخرين.

٤. **السيطرة علي البيئة Environmental mastery**: القدرة على اختيار وتخيل البيئات المناسبة لمن هم مثله، زيادة على المرونة الشخصية أثناء التواجد في مختلف السياقات البيئية.

٥. **الحياة الهادفةPurpose in Life**: أن يكون للمرء هدف في الحياة ورؤية توجه تصرفاته وأفعاله نحو تحقيق هذا الهدف مع المثابرة

والإصرار وتنحية كل المنغصات التي قد تحول من دون تحقيق ذلك الهدف.

٦. **النمو الشخصيPersonal growth**: قدرة المرء على تنمية قدراته وإمكانياته الشخصية لإثراء حياته الشخصية، وهذا يتم بشعور الفرد بالصحة النفسية والجسمية الجيدة.

وتشير رايف إلى أنه يمكن قياس جودة الحياة والتعرف عليها لدى الافراد بوساطة هذه العوامل الستة، إذ تمثل دليلا واضحا ومهما لمعرفة نوعية الحياة التي يعيشها الافراد ضمن بيئتهم النفسية والثقافية (عكاشة وسليم،٢٠١٤،ص٥)

وبذلك سيعتمد الباحث على نظرية كاورل رايف في جودة الحياة بوصفها اطارا نظريا لقياس المفهوم وتفسير نتائج البحث فيما بعد.

الفصل الثالث: إجراءات البحث:

- مجتمع البحث وعينته:

تألف مجتمع البحث الحالي من طلبة كلية القانون في جامعة القادسية البالغ عددهم (١١٣٧) بواقع (٧٢٤) طالبا و(٤١٣) طالبة للعام الدراسي ٢٠١٤-٢٠١٥. بعدها قام الباحث بسحب عينة البحث بالطريقة العشوائية البسيطة التي بلغت (٢٠٠) طالبا من الذكور والاناث مثلت ١٨٪ من مجتمع البحث، بواقع (١٠٠) طالبا و(١٠٠) طالبة من اقسام كلية القانون في جامعة القادسية.

- أداتا البحث:

الأداة الأولى: الاعتقاد بعدالة القانون: Belief in a Justness of Law:-

بغية تحقيق أهداف البحث الحالي، تطلب توافر أداة تتصف بالصدق والثبات لغرض تعرف الاعتقاد بعدالة القانون لدى طلبة كلية القانون، قام الباحث (بعد الاطلاع بعض المقاييس الاجنبية للاعتقاد بعدالة القانون المطبقة على طلبة الجامعة) بصياغة (٢٢) فقرة مستوحاة من نظرية بيك Lerner,1977 حول الاعتقاد بعدالة القانون تتسق مع التعريف النظري للمفهوم وعينة البحث، وتحديد البدائل التي تناسب الإجابة عن تلك الفقرات قبل أن يقوم بتحديد صلاحيتها وعرضها على الخبراء.

- صلاحية المقياس:

من اجل التعّرف على مدى صلاحية المقياس وتعليماته وبدائله، قام الباحث بعرض مقياس الاعتقاد بعدالة القانون المكون من **(٢٢)** فقرة وبخمسة بدائل التي تتمثل بـ**(دائما،غالبا، احيانا، نادرا، ابدا)**. على مجموعة من المختصين والخبراء الذين لديهم كفاية في علم النفس والبالغ عددهم (١٠) خبراء، لبيان آرائهم وملاحظاتهم فيما يتعلق بمدى صلاحية المقياس، ومدى ملائمته للهدف الذي وضع لأجله، وبعد جمع آراء الخبراء وتحليلها اعتمد الباحث نسبة اتفاق (٨٠٪) فاكثر من أجل تحليل التوافق بين تقديرات المحكمين (عودة، ١٩٨٥، ص١٥٧) وبعد استخراج نسبة الاتفاق بين الباحثين تبين للباحث ان الفقرات جميعها كانت صالحة للقياس، وبهذا بقى المقياس بعد عرضه على الخبراء مكون من **(٢٢)** فقرة.

- **التطبيق الاستطلاعي الأول للمقياس:**

قام الباحث بالتطبيق الاستطلاعي الأول لمقياس الاعتقاد بعدالة القانون على مجموعة من طلبة كلية القانون في جامعة القادسية، وذلك لمعرفة مدى وضوح فقرات المقياس وتعليماته وبدائله ووضوح لغته،فضلاً عن حساب الوقت المستغرق للإجابة، وذلك على عينة عشوائية مكونة من (٢٠) طالبا وطالبة من طلبة كلية القانون. وتبين للباحث أن التعليمات كانت واضحة والفقرات مفهومة، وان الوقت المستغرق في الإجابة يتراوح بين (٥- ٧) دقيقة وبمتوسط (٦) دقيقة.

- **تصحيح المقياس:**

استعمل الباحث طريقة ليكرت في الإجابة على فقرات المقياس، فإذا كانت أجابته عن فقرة المقياس ذات **الاتجاه الإيجابي** بـ(دائما) تعطى له (خمسة درجات) في حين إذا كانت أجابته عن فقرة المقياس بـ(ابدا) تعطى له (درجة واحدة)، اما إذا كانت الإجابة على الفقرة ذات **الاتجاه السلبي** بـ(دائما) ستعطى له (درجة واحدة) واذا كانت أجابته عن فقرة المقياس بـ(ابدا) ستعطى له (خمسة درجات).

-**التطبيق الاستطلاعي الثاني (عينة تحليل الفقرات)**: قام الباحث باستخراج القوة التمييزية للمقياس بعد تطبيقه على عينة عشوائية من طلبة كلية القانون في جامعة القادسية مكونة من (٢٠٠) طالبا وطالبة. ويقصد بالقوة التمييزية للمقياس هو مدى قدرة الفقرة على التمييز بين الأفراد المتميزين في الصفة التي يقيسها الإختبار وبين الأفراد الضعاف في تلك الصفة (Gronlund, 1971,P.250). وتمّ استخراج تمييز الفقرة بطريقتين هما:

أ. طريقة المجموعتين المتطرفتين Extreme Groups Method:

بعد تصحيح استمارات المفحوصين واعطاء درجة كلية لكل استمارة، قام الباحث بترتيبها تنازلياً من أعلى درجة كلية إلى أدناها ثم أخذت نسبة الـ (٢٧٪) العليا من الاستمارات بوصفها حاصلة على أعلى الدرجات وسميت بالمجموعة العليا التي بلغت (٥٤) استمارة، ونسبة الـ(٢٧٪) الدنيا والحاصلة على أدنى الدرجات وسميت بالمجموعة الدنيا التي بلغت (٥٤) استمارة أيضاً، وفي هذا الصدد أكد إيبل Ebel وميهرنز Mehrens إن أعتماد نسبة الـ (٢٧٪) العليا و الدنيا تحقق للباحث مجموعتين حاصلتين على أفضل ما يمكن من حجم و تمايز (رضوان، ٢٠٠٦، ص٣٣١).و من أجل استخراج القوة التمييزية لكل فقرة من فقرات مقياس الاعتقاد بعدالة القانون، قام الباحث باستعمال الاختبار التائي (T-test) لعينتين مستقلتين لمعرفة دلالة الفرق بين المجموعتين العليا والدنيا لدرجات كل فقرة من فقرات المقياس، وكانت جميع الفقرات مميزة، وجدول (١) يوضح ذلك.

ب. علاقة درجة الفقرة بالدرجة الكلية للمقياس Internal Consistency Method:

يعد ارتباط درجة الفقرة بالدرجة الكلية للمقياس مؤشراً لصدق الفقرة، هذا يعني ان الفقرة تسير بالاتجاه نفسه الذي يسير فيه المقياس ككل (Anastasi,1976,p.28) ولتحقيق ذلك اعتمد الباحث في استخراج صدق فقرات المقياس على معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للمقياس، إذ تم تطبيقه على ذات العينة المؤلفة من (٢٠٠) طالبا وطالبة، واظهرت النتائج ان معاملات الارتباط دالة جميعها على وفق معيار نللي .(Nunnally,1994) إذ تكون الفقرة ذات ارتباط جيدا عندما يكون معامل ارتباطها (0,20) فأكثر، كذلك مقارنتها بالقيمة الجدولية البالغة (١,٩٦) عند مستوى دلالة ٠,٠٥ وبدرجة حرية ١٩٨. وجدول (١) يوضح ذلك.

جدول (١) القوة التمييزية لمقياس الاعتقاد بعدالة القانون بأسلوب المجموعتين المتطرفتين وعلاقة درجة الفقرة بالدرجة الكلية

رقم	المجموعة العليا		المجموعة الدنيا		القيمة التائية المحسوبة	معامل ارتباط علاقة درجة الفقرة بالدرجة الكلية	النتيجة
الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري			
١	**1.4444**	**0.69137**	**1.0926**	**0.29258**	**3.444**	**0.378**	**دالة**
٢	1.8519	0.87755	1.0090	0.00100	7.133	0.587	دالة
٣	2.7593	0.69866	1.4259	0.63251	10.396	0.691	دالة
٤	2.1667	0.54079	1.3519	0.48203	8.265	0.667	دالة
٥	1.8519	0.97917	1.0040	0.00600	6.393	0.476	دالة
٦	2.1481	1.18811	1.0741	0.26435	6.485	0.653	دالة
٧	2.0356	0.92989	1.1681	0.37858	6.527	0.479	دالة
٨	2.0926	1.10349	1.2037	0.56233	5.274	0.528	دالة
٩	2.4815	0.66562	1.0741	0.26435	14.441	0.785	دالة
١٠	1.9630	0.75143	1.0185	0.13608	9.088	0.608	دالة
١١	2.1481	1.21946	1.0926	0.29258	6.185	0.542	دالة
١٢	2.2963	0.98344	1.2593	0.44234	7.067	0.644	دالة
١٣	2.4815	0.74582	1.1667	0.37618	11.567	0.722	دالة
١٤	2.6111	0.76273	1.1481	0.35858	12.755	0.832	دالة
١٥	2.7593	1.06284	1.1481	0.35858	10.555	0.737	دالة
١٦	2.7778	0.79305	1.4259	0.71643	9.295	0.668	دالة
١٧	1.8148	0.72876	1.1481	0.35858	6.032	0.479	دالة
١٨	2.0556	0.95989	1.1481	0.35858	6.507	0.640	دالة
١٩	3.0556	0.73758	1.6111	0.56357	11.435	0.748	دالة

رقم الفقرة	المجموعة العليا		المجموعة الدنيا		القيمة التائية المحسوبة	معامل ارتباط علاقة درجة الفقرة بالدرجة الكلية	النتيجة
	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري			
٢٠	3.1852	0.97272	1.7593	0.86147	8.867	0.683	دالة
٢١	2.7593	0.72516	1.6296	0.91726	7.099	0.573	دالة
٢٢	2.7593	0.86734	1.4444	0.67111	7.904	0.545	دالة

جميع الفقرات مميزة عند مقارنتها بالقيمة الجدولية ٩٨، ١ عند مستوى دلالة (٠٥, ٠) ودرجة حرية (١٠٦).

وبذلك بقى المقياس بعد اجراءات التمييز بالأسلوبين السابقين يتكون من (٢٢) فقرة.

مؤشرات صدق المقياس:

يعد الصدق من الخصائص اللازمة في بناء المقاييس لكونه يشير إلى قدرة المقياس على قياس الخاصية التي وضع من أجل قياسها (فرج، ١٩٨٠، ص٣٦٠) واستخرج للمقياس الحالي المؤشرات الآتية:

١-الصدق الظاهري Face Validity: يشير ايبل(Ebel) إلى أن افضل طريقة للتحقق من الصدق الظاهري تتمثل في عرض فقرات المقياس على مجموعة من المحكمين للحُكم على صلاحيتها في قياس الخاصية المراد قياسها (Ebel,1972,P.55). وتحقق هذا النوع من الصدق في المقياس الحالي وذلك عندما عرضت فقراته على مجموعة من الخبراء بشأن صلاحية المقياس وملائمته لمجتمع الدراسة.

٢. صدق البناء Construct Validity: وتحقق ذلك باستعمال قوة تمييز الفقرات في ضوء أسلوب المجموعتين المتطرفين، وعلاقة الفقرة بالدرجة الكلية للمقياس.

- مؤشرات الثبات:

ينبغي أن تكون الأداة المستعملة في البحث متصفة بالثبات، أي أنها تعطي النتائج ذاتها – أو قريبة منها - إذا أعيد تطبيقها على أفراد العينة في وقتين مختلفين (الزوبعي،١٩٨١،ص٣٠). وقد طبق الباحث المقياس على عينة بلغت(٤٠) طالبا وطالبة من طلبة كلية القانون في جامعة القادسية. وأستعمل الباحث في ايجاد الثبات الطريقتين الآتيتين:

١. **طريقة التجزئة النصفية:** قام الباحث بتقسيم المقياس على قسمين، أخذين مجموع درجات الأفراد على الفقرات الفردية، ومجموع الفقرات الزوجية لذات الأفراد. و قبل استعمال التجزئة النصفية قام الباحث باختبار نصفي المقياس، باستعمال الاختبار التائي لعينتين مستقلتين (لغرض معرفة التكافؤ بين نصفي المقياس)، إذ وجد الباحث عدم وجود فرق ذات دلالة إحصائية بين نصفي المقياس عند مقارنة القيمة التائية بالقيمة الجدولية، بعدها قام الباحث باستعمال معادلة ارتباط بيرسون للتعرف على ثبات نصفي المقياس، فوجد أن قيمة معامل ثبات المقياس (0.908). ولغرض تعرف معامل ثبات المقياس ككل استعمل الباحث معادلة سبيرمان براون التصحيحية، فوجد أن معامل الثبات الكلي للمقياس بصورته النهائية كانت (0.952) وهو معامل ثبات جيد عند مقارنته بمعيار الفا كرونباخ للثبات، الذي يرى أن الثبات يكون جيدا إذا كان (0,70) فأكثر(Ebel,1972,P.59)

٢. **معادلة ألفا كرونباخ:** تقوم فكرة هذا المعامل على حساب الارتباطات الداخلية بين علامات مجموعة الثبات لكل فقرة و العلامات على أية فقرة أخرى من جهة و مع العلامات على الاختبار ككل من جهة أخرى. (عودة، ١٩٨٥، ص ١٤٩). وباستعمال معادلة الفا كرونباخ للثبات، وجد الباحث أن ثبات المقياس بصورته الكلية بلغ (0.753) وهو ثبات جيد

احصائيا عند مقارنته بمعيار الفا للثبات الذي يرى أنّ الثبات يكون جيدا إذا بلغ (0,70) فاكثر.

- المقياس بصيغته النهائية:

بقى المقياس بصيغته النهائية يتألف من **(٢٢)** فقرة يستجيب في ضوئها الطالب على خمسة بدائل، وبذلك فأن المدى النظري لأعلى درجة للمقياس يمكن ان يحصل عليها الطالب هي (١١٠) وادنى درجة هي (٢٢) وبمتوسط فرضي (٦٦).

ثانياً: جودة الحياة Quality of Life:

بغية تحقيق أهداف البحث الحالي، تطلب توافر أداة تتصف بالصدق والثبات لغرض تعرف جودة الحياة لدى طلبة كلية القانون، قام الباحث بصياغة (٢٥) فقرة مستوحاة من نظرية **Ryff et al,1995** حول جودة الحياة تتسق مع التعريف النظري للمفهوم وعينة البحث، وتحديد البدائل التي تناسب الإجابة عن تلك الفقرات (بعد الاطلاع على المقاييس الاجنبية والعربية لجودة الحياة المطبقة على طلبة الجامعة) قبل أن يقوم بتحديد صلاحيتها وعرضها على الخبراء.

- صلاحية المقياس:

من أجل التعّرف على مدى صلاحية المقياس وتعليماته وبدائله، قام الباحث بعرض مقياس جودة الحياة المكون من **(٢٥)** فقرة وبخمسة بدائل التي تتمثل بـ**(دائما،غالبا، احيانا، نادرا، ابدا)**. على مجموعة من المختصين والخبراء الذين لديهم كفاية في علم النفس البالغ عددهم(١٠) خبراء لبيان آرائهم وملاحظاتهم فيما يتعلق بمدى صلاحية المقياس، ومدى ملائمته للهدف الذي وضع لأجله، وبعد جمع آراء الخبراء وتحليلها اعتمد الباحث نسبة اتفاق (٨٠٪) فاكثر بين تقديرات المحكمين(عودة، ١٩٨٥،ص١٥٧) ولم يتم حذف

أثر هذا الإجراء اية فقرة من فقرات المقياس، وبهذا بقى المقياس بعد عرضه على الخبراء مكون من(٢٥) فقرة.

. التطبيق الاستطلاعي الأول للمقياس:

قام الباحث بالتطبيق الاستطلاعي الأول لمقياس جودة الحياة على مجموعة من طلبة كلية القانون في جامعة القادسية، لمعرفة مدى وضوح فقرات المقياس وتعليماته وبدائله ووضوح لغته، فضلاً عن حساب الوقت المستغرق للإجابة، على عينة عشوائية مكونة من (٢٠) طالبا وطالبة من طلبة كلية القانون. وتبين للباحث أن التعليمات كانت واضحة والفقرات مفهومة، إذ كان الوقت المستغرق في الإجابة يتراوح بين (٥- ٧) دقيقة و بمتوسط (٦) دقيقة.

. تصحيح المقياس:

استعمل الباحث طريقة ليكرت في الإجابة على فقرات المقياس، فإذا كانت إجابة الطالب عن فقرة المقياس ذات **الاتجاه الإيجابي** بـ (دائما) تعطى له (خمسة درجات) أما إذا كانت أجابته عن فقرة المقياس بـ(أبدا) تعطى له (درجة واحدة) في حين إذا اجاب الطالب على فقرة المقياس ذات **الاتجاه السلبي** بـ(دائما) سوف تعطى له (درجة واحدة) أما إذا كانت أجابته عن فقرة المقياس بـ(أبدا) تعطى له (خمسة درجات).

- **التطبيق الاستطلاعي الثاني (عينة تحليل الفقرات):** قام الباحث باستخراج القوة التمييزية للمقياس بعد تطبيقه على عينة عشوائية من طلبة كلية القانون في جامعة القادسية مكونة من (٢٠٠) طالبا وطالبة من طلبة كلية القانون. وتمّ استخراج تمييز الفقرة بأسلوبين هما:

أ. طريقة المجموعتين المتطرفتين Extreme Groups Method:

بعد تصحيح استمارات المفحوصين قام الباحث بترتيبها تنازلياً من أعلى درجة كلية إلى أدناها ثم أخذت نسبة الـ (٢٧٪) العليا من الإستمارات بوصفها حاصلة على أعلى الدرجات وسميت بالمجموعة العليا التي بلغت (٥٤) استمارة، ونسبة الـ (٢٧٪) الدنيا والحاصلة على أدنى الدرجات وسميت بالمجموعة الدنيا التي بلغت (٥٤) استمارة. ومن أجل استخراج القوة التمييزية لكل فقرة من فقرات مقياس جودة الحياة، قام الباحث باستعمال الاختبار التائي (T-test) لعينتين مستقلتين لمعرفة دلالة الفرق بين المجموعتين العليا والدنيا لدرجات كل فقرة من فقرات المقياس وجدول (٢) يوضح ذلك.

ب. علاقة درجة الفقرة بالدرجة الكلية للمقياس Internal Consistency Method:

لتحقيق ذلك اعتمد الباحث في استخراج صدق فقرات المقياس على معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للمقياس، إذ تم التطبيق على عينة مؤلفة من (٢٠٠) طالبا وطالبة، وأظهرت النتائج ان معاملات الارتباط كانت دالة عند مقارنتها بالقيمة الجدولية البالغة (١,٩٦) ومستوى دلالة ٠,٠٥ وبدرجة حرية ١٩٨ ما عدا الفقرة (٧،٥،١١) إذ كان معامل ارتباطها ضعيفا مقارنة بمعيار نللي.(Nunnally,1994) لعلاقة الفقرة بالدرجة الكلية - إذ تكون الفقرة ذات ارتباط جيدا عندما يكون معامل ارتباطها (0,20) فأكثر. وجدول (٢) يوضح ذلك.

جدول (2) القوة التمييزية لمقياس جودة الحياة بأسلوب المجموعتين المتطرفتين وعلاقة درجة الفقرة بالدرجة الكلية

رقم	المجموعة العليا		المجموعة الدنيا		القيمة التائية المحسوبة	معامل ارتباط علاقة درجة الفقرة بالدرجة الكلية	النتيجة
الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري			
١	3.6182	1.04511	1.8302	0.69989	6.787	0.700	دالة
٢	4.0364	0.76893	3.1698	0.87125	5.485	0.478	دالة
٣	4.8545	0.44797	3.9434	1.18346	5.328	0.461	دالة
٤	3.6545	0.79857	2.0000	0.85485	10.398	0.735	دالة
٥	2.9455	1.06141	2.8113	1.03880	.663	0.147	غير دالة
٦	4.3091	0.83606	2.9623	0.83118	8.393	0.627	دالة
٧	2.1273	0.90379	1.8302	1.29698	1.385	0.121	غير دالة
٨	4.1091	0.71162	2.7925	1.30618	6.537	0.589	دالة
٩	4.2727	0.75656	2.8868	0.89142	8.723	0.684	دالة
١٠	3.5273	0.53936	2.7925	1.16617	4.228	0.406	دالة
١١	2.6727	0.72148	2.8491	1.27696	-.888-	0.100	غير دالة
١٢	4.3818	0.70687	3.2075	0.79320	8.129	0.601	دالة
١٣	3.4364	1.24370	2.3585	0.90073	5.142	0.511	دالة
١٤	4.2727	0.89141	3.4717	0.97278	4.464	0.254	دالة
١٥	3.8364	1.30190	2.3396	0.75812	7.266	0.529	دالة
١٦	3.4727	1.33131	1.9623	0.99927	6.649	0.507	دالة
١٧	3.2000	1.02560	2.0189	0.97054	6.143	0.482	دالة
١٨	3.7273	1.19342	1.7358	0.98354	9.444	0.712	دالة
١٩	3.1818	0.90453	1.8113	0.96190	7.630	0.686	دالة

رقم الفقرة	المجموعة العليا		المجموعة الدنيا		القيمة التائية المحسوبة	معامل ارتباط علاقة درجة الفقرة بالدرجة الكلية	النتيجة
	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري			
٢٠	3.1818	1.12367	2.4528	1.11917	3.377	0.503	دالة
٢١	3.0909	1.36453	1.8868	1.08593	5.062	0.504	دالة
٢٢	3.3091	0.81360	2.1321	0.92065	7.047	0.576	دالة
٢٣	3.1818	0.94459	2.2830	0.74362	5.481	0.502	دالة
٢٤	3.1273	0.88306	2.3208	0.61311	5.494	0.435	دالة
٢٥	3.8000	1.26784	2.2075	1.16617	10.407	0.514	دالة

جميع الفقرات مميزة عند مقارنتها بالقيمة الجدولية ٩٨، ١ عند مستوى دلالة (٠٥, ٠) و درجة حرية (١٠٦) ما عدا الفقرة (٥، ٧، ١١).

أصبح المقياس بعد اجراءات التمييز بالأسلوبين السابقين مكوناً من (٢٢) فقرة، وذلك بعد حذف الفقرة (٥-٧-١١) لعدم قدرتها على التمييز، وبالأسلوبين المذكورين سلفا.

- مؤشرات صدق المقياس:

يعد الصدق من الخصائص اللازمة في بناء المقاييس لكونه يشير إلى قدرة المقياس على قياس الخاصية التي وضع من اجل قياسها (فرج، ١٩٨٠، ص٣٦٠). واستخرج للمقياس الحالي المؤشرات الآتية:

١.**الصدق الظاهري Face Validity**: تحقق هذا النوع من الصدق في المقياس الحالي عندما عرضت فقراته على مجموعة من الخبراء بشأن صلاحية المقياس وملائمته لمجتمع الدراسة.

٢. **صـــدق البنـــاء Construct Validity:** تحقـــق ذلـــك باستعمال قوة تمييز الفقرات بأسلوب المجموعتين المتطرفين، وعلاقة درجة الفقرة بالدرجة الكلية للمقياس.

. مؤشرات الثبات:

أعتمد الباحث في إيجاد الثبات على عينة بلغت (٤٠) طالبة وطالبة من طلبة كلية القانون في جامعة القادسية. وأستعمل الباحث في ايجاد الثبات الطريقتين الآتيتين:

١. **طريقة التجزئة النصفية:** قام الباحث بتقسيم مقياس جودة الحياة على قسمين كل منها مكون من (١١) فقرة، آخذين درجات الفقرات الفردية على المقياس لوحدها، و درجات الفقرات الزوجية لذات الأفراد. و قبل استخدام التجزئة النصفية قام الباحث باختبار نصفي المقياس، باستعمال الاختبار التائي لعينتين مستقلتين (لغرض معرفة التكافؤ بين نصفي المقياس)، إذ وجد الباحث عدم وجود دلالة إحصائية بين نصفي المقياس عند مقارنة القيمة التائية بالقيمة الجدولية، بعدها قام الباحث باستعمال معادلة ارتباط بيرسون للتعرف على ثبات نصفي المقياس، إذ وجد أن معامل الثبات لنصف المقياس (0.650). ولغرض تعرف معامل ثبات المقياس ككل استعمل الباحث معادلة سبيرمان براون التصحيحية، فوجد أن معامل الثبات الكلي للمقياس بصورته النهائية كانت (0.788) و هو معامل ثبات جيد إحصائيا عند مقارنته بمعيار الفا للثبات، الذي يرى ان الثبات يكون جيد إذا كانت قيمته (0,70) فاكثر.

٢. **معادلة ألفا كرونباخ:** استعمل الباحث معادلة الفا كرونباخ للثبات، ووجد أن الثبات يبلغ (0.728) وهو ثبات جيد عند مقارنته بمعيار الفا للثبات الذي يبلغ (0,70).

. المقياس بصيغته النهائية:

اصبح المقياس بصيغته النهائية يتألف من **(٢٢)** فقرة يستجيب في ضوئها الطالب على خمسة بدائل، وبذلك فأن المدى النظري لأعلى درجة للمقياس يمكن ان يحصل عليها الطالب هي (١١٠) وادنى درجة هي (٢٢) وبمتوسط فرضي (٦٦).

- التطبيق النهائي:

بعد أن استوفى المقياسان شروطهما النهائية من الصدق والثبات، طبقا على عينة قوامها(٢٠٠) طالبا وطالبة وبواقع ١٠٠ من الذكور و١٠٠ من الاناث من كلية القانون في جامعة القادسية للدراسات الصباحية.

- الوسائل الإحصائية:

لمعالجة بيانات البحث الحالي، استعمل الباحث مجموعة من الوسائل الإحصائية ببرنامج الحقيبة الاحصائية للعلوم الاجتماعية spss)) Statistical Package for Social Science، وهذه المعادلات هي:

١.الاختبار التائي لعينة واحدة لغرض تعرف دلالة الفرق الاحصائي بين المتوسط الحسابي لعينة البحث والمتوسط الفرضي.

٢.الاختبار التائي لعينتين مستقلتين واستعمل في حساب القوة التمييزية لفقرات مقياس الاعتقاد بعدالة القانون وجودة الحياة وتكافؤ نصفي المقياس.

٣. معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation Cofficient استعمل في حساب معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية وعلاقة الفقرة بالدرجة الكلية والعلاقة الارتباطية بين الاعتقاد بعدالة القانون وجودة الحياة.

٤. معادلة سبيرمان براون التصحيحية لاستخراج الثبات بطريقة التجزئة النصفية لكلا المتغيرين.

٥. معامل ألفا كرونباخ للثبات Coefficient Alpha في حساب الاتساق الداخلي لمقياس الاعتقاد بعدالة القانون وجودة الحياة.

٦. معادلة تحليل الانحدار البسيط لمعرفة مدى اسهام الاعتقاد بعدالة القانون بجودة الحياة لدى طلبة كلية القانون.

الفصل الرابع: عرض النتائج وتفسيرها:

- الهدف الأول: تعرف الاعتقاد بعدالة القانون لدى طلبة كلية القانون في جامعة القادسية:

ظهر ان المتوسط الحسابي لدى طلبة كلية القانون (40.3400) وانحراف معياري قدره (9.49924)، فيما كان المتوسط الفرضي (66) وعند مقارنة المتوسط الحسابي لعينة البحث بالمتوسط الفرضي للمقياس وباستعمال الاختبار التائي لعينة واحدة. ظهر ان القيمة التائية المحسوبة (38.202-) وهي أكبر من القيمة الجدولية (1,96) وتشير تلك النتيجة إلى وجود فرق ذي دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0,05) و بدرجة حرية (199)، وان عينة البحث (طلبة كلية القانون) يتسمون بعدم الاعتقاد بعدالة القانون، وجدول (٣) يوضح ذلك.

جدول(٣) الفرق بين المتوسط الحسابي والمتوسط الفرضي لمقياس الاعتقاد بعدالة القانون.

عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	درجة الحرية	القيمة التائية المحسوبة	القيمة التائية الجدولية	مستوى الدلالة
200	40.3400	9.49924	66	199	-38.202	1,96	دالة

وتتسق هذه النتيجة مع دراسة Hochschild,1981 التي وجدت ان عينتها لا تعتقد بوجود العدالة التوزيعية في مؤسسات الدولة.

ويمكن تفسير هذه النتيجة على وفق نظرية Lerner,1977 ان طلبة كلية القانون يعتقدون أن الدولة الحالية غير قادرة على تطبيق مبادئ العدالة القانونية للمواطنين، إذ إنّ النظام القانوني للدولة ومن يقومون بتنفيذه غير قادرين على تحقيق شروط العدالة للأفراد جميعا من دون تمييز إذ يحصلون على استحقاقهم من ثواب وعقاب على ما يقومون به من افعال، ويرجع ذلك إلى اعتقاد الطلبة بتدني نزاهة رجال السلطة والقانون، وانتشار المحاباة والتعصب والتمييز في المؤسسات المجتمعية في الدولة، وعدم احترام رجال السلطة للقانون وتجاوزه بصورة متكررة، مما قد يشكل ذلك دافعا لدى هؤلاء الطلبة نحو اختيار مهنة المحاماة من اجل إصلاح هذا الخلل، وتطبيق العدالة واسترجاع هيبة القانون، ونشر العدل والمساواة بين جميع المواطنين.

- الهدف الثاني: تعرف دلالة الفرق في الاعتقاد بعدالة القانون لدى طلبة كلية القانون في جامعة القادسية على وفق متغير النوع (ذكور،إناث):

ظهر ان المتوسط الحسابي للطلبة الذكور على مقياس الاعتقاد بعدالة القانون (41.2400) وبانحراف معياري (10.79012)، في حين ظهر المتوسط الحسابي للإناث (39.4400) وبانحراف معياري (7.95736). وباستعمال الاختبار التائي لعينتين مستقلتين ظهر أن القيمة التائية المحسوبة كانت (1.343) وهي اقل من القيمة الجدولية (1,96) عند مستوى دلالة (0,05). مما يشير إلى أنه لا يوجد فرق ذو دلالة احصائية بين متوسطي طلبة كلية القانون (الذكور والاناث) على مقياس الاعتقاد بعدالة القانون، وجدول (٤) يوضح ذلك.

جدول(٤) الموازنة على مقياس الاعتقاد بعدالة القانون على وفق متغير النوع (ذكور، إناث)

الجنس	عدد الأفراد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	القيمة التائية المحسوبة	القيمة التائية الجدولية	مستوى الدلالة
الذكور	١٠٠	41.2400	10.79012	198	1.343	1,96	دالة
الإناث	١٠٠	39.4400	7.95736				

وترجع هذه النتيجة إلى اعتقاد ومعاناة كلا الجنسين من عدم تطبيق العدالة من مؤسسات الدولة، إذ يعي كلا الجنسين أن الدولة ضعيفة قانونيا، وان قوانين الدولة منتهكة، ويتم تجاوزها باستمرار، فضلا عن اعتقادهم بان القوانين لا تطبق على الجميع، ولا ينصف أو يساعد الضحايا والابرياء في مواجهة ما عانوه من انتهاكات واعتداءات مادية ونفسية واسترجاع حقوقهم المسلوبة.

- الهدف الثالث. تعرف جودة الحياة لدى طلبة كلية القانون في جامعة القادسية:

ظهر المتوسط الحسابي لدى طلبة كلية القانون (52.7400) وانحراف معياري قدره (9.48166)، فيما كان المتوسط الفرضي (66) وعند مقارنة المتوسط الحسابي لعينة البحث بالمتوسط الفرضي للمقياس وباستعمال الاختبار التائي لعينة واحدة. ظهر ان القيمة التائية المحسوبة (19.778-) وهي أكبر من القيمة الجدولية (1,96) وتشير تلك النتيجة إلى وجود فرق ذي دلالة احصائية ولصالح المتوسط الحسابي الذي هو اقل من الوسط الفرضي عند مستوى دلالة (0,05) و بدرجة حرية (199)، لذا فإنّ عينة البحث (طلبة كلية القانون) لا يتسمون بجودة الحياة، وجدول (٥) يوضح ذلك.

جدول(5) الفرق بين المتوسط الحسابي والمتوسط الفرضي لمقياس جودة الحياة

عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	درجة الحرية	القيمة التائية المحسوبة	القيمة التائية الجدولية	مستوى الدلالة
200	52.7400	9.48166	66	199	-19.778	1,96	دالة

وتتسق هذه النتيجة مع دراسة (نعيسة،٢٠١٢) التي اشارت إلى عدم وجود جودة الحياة لدى الطلبة.

ويمكن تفسير هذه النتيجة على وفق **Ryff et al,1995** إلى عدم توافر المعايير والشروط الخاصة بنوعية الحياة الجيدة لدى طلبة الكلية مثل الحظوة بالصحة النفسية، وتدنى مستوى الرضا الحياتي، وتشوش العلاقة الاسرية والاجتماعية، وتدني الشعور بالسعادة، وقلة توافر الانشطة والمرافق الترفيهية في الوسط الاجتماعي والبيئي الذي يعيش فيه الطلبة، مما أثر ذلك في نظرتهم إلى حياتهم وتقييمها بصورة سلبية.

- الهدف الرابع: تعرف دلالة الفرق في جودة الحياة لدى طلبة كلية القانون في جامعة القادسية على وفق متغير النوع (ذكور،إناث):

ظهر المتوسط الحسابي للطلبة الذكور على مقياس جودة الحياة (51.4500) وبانحراف معياري (7.81914)، في حين كان المتوسط الحسابي الطالبات الإناث (50.7400) وبانحراف معياري (8.52639). وباستعمال الاختبار التائي لعينتين مستقلتين ظهر أن القيمة التائية المحسوبة كانت (0.614) وهي اقل من القيمة الجدولية (1,96) عند مستوى دلالة (0,05). مما يشير إلى أنه لا يوجد فرق ذو دلالة احصائية بين المتوسط الحسابي لطلبة كلية القانون (الذكور والاناث) على مقياس جودة الحياة، وجدول (٦) يوضح ذلك.

جدول (٦) الموازنة على مقياس جودة الحياة على وفق متغير النوع (ذكور، إناث)

الجنس	عدد الأفراد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	القيمةالتائية المحسوبة	القيمةالتائية الجدولية	مستوى الدلالة
الذكور	١٠٠	51.4500	7.81914	198	0.614	1,96	دالة
الإناث	١٠٠	50.7400	8.52639				

واتسقت هذه النتيجة مع دراسة (العادلي،٢٠٠٦) التي أشارت إلى عدم وجود فرق ذي دلالة احصائية بين الطلبة الذكور والإناث على مقياس جودة الحياة.

ويمكن ارجاع سبب هذه النتيجة بشأن عدم وجود فرق بين الذكور والاناث في جودة الحياة إلى انّ كلا الجنسين يعيشون في ذات البيئة الاجتماعية والمادية السيئة، وانهم يخبرون مشاعر الحرمان وعدم الرضا وافتقار معايير الحياة الصحة بالدرجة ذاتها تقريبا، فضلا عن مواجهة كلا الجنسين درجات متشابهة من الضغوط البيئة وعوامل التهديد وافتقار الامن وقلة فرص الحياة في المجتمع العراقي، لذلك لم يظهر فرق دال احصائيا بين تقديرات كلا الجنسين على مقياس جودة الحياة.

- الهدف الخامس: تعرف العلاقة الارتباطية بين الاعتقاد بعدالة القانون وجودة الحياة لدى طلبة كلية القانون في جامعة القادسية:

لأجل التعرف على العلاقة الارتباطية بين الاعتقاد بعدالة القانون وجودة الحياة لدى طلبة كلية القانون في جامعة القادسية تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات الطلبة على مقياس الاعتقاد بعدالة القانون ودرجاتهم على مقياس جودة الحياة، وظهر أن معامل الارتباط (0.634)، ولأجل تعرف دلالة اختبار قيمة معامل الارتباط تم استعمال الاختبار التائي لمعامل الارتباط ووجد أن القيمة التائية المحسوبة تساوي (12.68) وهي أكبر من القيمة الجدولية البالغة

(1,96) عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (198)، هذا يعني أن العلاقة بين عدم الاعتقاد بعدالة القانون وتدني جودة الحياة دالة إحصائياً والموضحة في جدول (٧).

جدول (٧) يوضح معامل الارتباط والقيم التائية المحسوبة والجدولية لدرجات عدم الاعتقاد بعدالة القانون وتدني جودة الحياة لدى طلبة كلية القانون في جامعة القادسية

معامل الارتباط	القيمة التائية المحسوبة	القيمة التائية الجدولية	درجات الحرية	مستوى الدلالة	درجة الارتباط
0.634	12.68	1,96	198	دالة	مرتفعة

وتشير هذه النتيجة إلى أن هناك علاقة ارتباطية موجبة بين عدم الاعتقاد بعدالة القانون وتدني جودة الحياة لدى طلبة كلية القانون في جامعة القادسية، هذا يعني أن كلما انعدم الاعتقاد بعدالة القانون لدى الطلبة ادى ذلك إلى شعور الطلبة بتدني جودة الحياة، إذ إنّ جودة الحياة ترتبط بدرجة كبيرة مع إحساس الطلبة بالأمن والاستقرار الاجتماعي والسياسي في المجتمع، ويمكن ملاحظة مخطط انتشار الدرجات للمتغيرين في شكل (١) المبين ادناه.

شكل(١) يوضح العلاقة الانتشارية بين درجات طلبة كلية القانون على مقياس الاعتقاد بعدالة القانون وجودة الحياة:

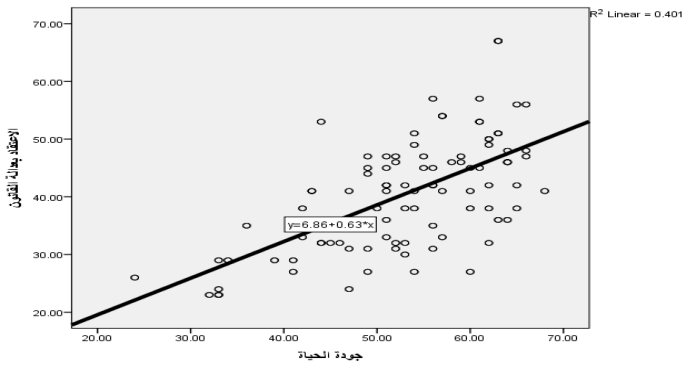

وبذلك كلما ارتفع مستوى غياب الاعتقاد بعدالة القانون لدى الطلبة في الوسط الاكاديمي فإنّ ذلك يقابله تدني في الشعور بقلة جودة الحياة، وهذا يمكن أن يؤدي بطبيعته إلى شعور طلبة كلية القانون بعدم الإيمان بصلاحية النظام القانوني وشرعية المؤسسات القضائية والامنية في تطبيق القانون للدولة، فضلا عن ذلك تؤدي هذه النتيجة إلى شعور الطلبة بالقلق وعدم الامان والتشاؤم مما يؤدي إلى تدني جودة الحياة لديهم، ولكن قد يكون ذلك هو الذي دفعهم لاختيار كلية القانون من اجل إصلاح هذا الخلل ومحاولة السعي إلى تطبيق القانون بعدالة.

- الهدف السادس: مدى اسهام عدم الاعتقاد بعدالة القانون في تدني جودة الحياة لدى طلبة كلية القانون في جامعة القادسية:

لتحقيق هذا الهدف تم استعمال تحليل الانحدار الخطي البسيط وبالطريقة الاعتيادية من نوع Enter على البيانات المستخرجة، إذ استخرجت قيمة معامل التحديد R٢ (Coefficient of Determination) بتحليل تباين الانحدار وكان مقدارها (0.401) وهي تدل على جودة نموذج تحليل الانحدار في التنبؤ، عندما نقارن القيمة الفائية المحسوبة للنموذج (132.770) بالقيمة الجدولية البالغة 3,89)) عند مستوى دلالة (0,05) ودرجة حرية (١٩٩) التي تفسر ما مقداره (40%) من التباين المشترك بين متغيري البحث . وجدول (٨) يوضح ذلك.

جدول(٨) معامل انحدار درجات عدم الاعتقاد بعدالة القانون (المتغير المستقل) في درجات تدني جودة الحياة (المتغير التابع)

مصدر التباين S-V	مجموعة المربعات S-S	درجة الحرية D-F	متوسط المربعات M-S	القيمة الفائية F	مستوى الدلالة S-g
بين المجموعات	7181.173	1	7181.173	132.770	دالة
داخل المجموعات	10709.307	198	54.087		
المجموع الكلي:	17890.480	199	-		

ولمعرفة مدى اسهام عدم الاعتقاد بعدالة القانون في التنبؤ بتدني جودة الحياة تم استخراج (معاملات الانحدارB والخطأ المعياري لها، ومعامل الانحدار بيتا Bate والقيمة التائية) للمتغير المستقل (عدم الاعتقاد بعدالة القانون) في درجات المتغير التابع (تدني جودة الحياة). وجدول (٩) يوضح ذلك:

جدول (٩) اسهام عدم الاعتقاد بعدالة القانون في التنبؤ بانخفاض جودة الحياة

المتغير المستقل	معامل الانحدارB	الخطأ المعياري	معامل الانحدار المعياريBeta	القيمة التائية	الدلالة الاحصائية
الاعتقاد بعدالة القانون	0.444	0.081	0.365	5.517	دالة

ويتبين من الجدول اعلاه ان عدم الاعتقاد بعدالة القانون يساهم في التنبؤ بتدني جودة الحياة لدى طلبة كلية القانون، إذ كانت قيمة معامل الانحدار المعياري (Beta) المقابلة لها 0.634 والقيمة التائية المحسوبة له (11.523) وهي دالة احصائيا عند مستوى دلالة (0,05). وتشير هذه النتيجة إلى زيادة عدم الاعتقاد بعدالة القانون لدى طلبة كلية القانون بمقدار وحدة قياس واحدة يؤدي إلى انخفاض جودة الحياة بمقدار (0.632) وحدة قياس. وتدعم هذه النتيجة العلاقة الارتباطية التي توصل اليها الباحث في الهدف الخامس.

خاتمة:

أولاً: التوصيات:

- العمل على تدعيم الاعتقاد بعدالة القانون لدى جميع المواطنين وبضمنهم الطلبة بتطبيق بنود القانون على الجميع ومحاسبة المقصرين والمفسدين في مرافق الدولة كافة.

- زيادة فاعلية وأثر المؤسسات الأكاديمية المختصة بالقانون، في التعاون مع الدوائر القضائية الأخرى في تحسين واقع تطبيق القانون في البلد.

- تحسين الواقع الحياتي للطلبة، ومراعاة ظروفهم المعيشية والاجتماعية والدراسية فضلا عن اتاحة الفرص للطلبة في التعبير عن ارائهم ومواهبهم الخاصة، لأن ذلك يؤدي إلى ارتفاع مستوى شعورهم بجودة الحياة.

- استثمار اكتشاف العلاقة بين متغيري البحث لغرض علاج الشعور بتدني جودة الحياة عن طريق علاج مظاهر عدم الاعتقاد بعدالة القانون لدى مجتمع البحث.

ثانيًا: المقترحات:

استكمالا للبحث الحالي، يقترح الباحث الآتي:

- دراسة العلاقة الارتباطية بين الاعتقاد بعدالة القانون والمشاركة السياسية لدى طلبة الجامعة.
- دراسة الاعتقاد بعدالة القانون وعلاقته بالأمن النفسي لدى طلبة الجامعة.
- دراسة جودة الحياة وعلاقته بالتفاؤل لدى طلبة الجامعة.

المصادر والمراجع

ـ المصادر العربية:

- ❖ الاعرجي، ابراهيم مرتضى (٢٠١٢): السلوك الانتخابي وعلاقته بالاعتقاد بعدالة العالم لدى طلبة جامعة بغداد، مجلة كلية الآداب، العدد٩٨.
- ❖ حسن، نادية جودت (٢٠١٠): جودت الحياة لدى طلبة الجامعات، مجلة الحوار المتمدن، العدد ٣١٥٢.
- ❖ خميس، ايمان احمد (٢٠١٠): جودة الحياة وعلاقتها بالرضا الوظيفي وقلق المستقبل لدى معلمات رياض الاطفال، المؤتمر العلمي الثالث بشأن تربية المعلم العربي وتأهيله، جامعة جرش.
- ❖ رضوان، محمد نصر الدين (٢٠٠٦): المدخل إلى القياس في التربية البدنية و الرياضية، مركز الكتاب للنشر، القاهرة.
- ❖ رمضان .زعطوط (2014): نوعية الحياة لدى المرضى المزمنين، رسالة

دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

❖ الزوبعي، عبد الجليل و آخرون (١٩٨١) الاختبارات والمقاييس النفسية، جامعة الموصل، الموصل.

❖ سليمان، شاهر خالد (٢٠١٠): جودة الحياة لدى عينة من طلاب جامعة تبوك في ضوء بعض المتغيرات، رسالة الخليج العربي، العدد ١١٧،السنة (٣١) ٢٠١٠.

❖ عبد الوهاب، أماني عبد المقصود (٢٠٠٦). السعادة النفسية وعلاقتها ببعض المتغيرات النفسية لدى عينة من المراهقين من الجنسين. مجلة البحوث النفسية والتربوية، السنة الثانية والعشرين، العدد الثاني، ص ص: ٢٥٣-٣٠٧.

❖ عكاشة، محمود فتحي وعبد العزيز ابراهيم سليم (٢٠١٤): العلاقة بين جودة الحياة النفسية والإعاقة اللغوية ورقة عمل مقدمة لمؤتمر جودة الحياة بكفر الشيخ، كلية التربية، جامعة الاسكندرية.

❖ عودة، احد سليمان (١٩٨٥)، القياس والتقويم في العملية التدريسية المطبعة الوطنية، اربد.

❖ فرج، صفوت. .(1980) القياس النفسي. القاهرة. دار الفكر العربي.

❖ مبارك، بشرى عناد (٢٠١٢): جودة الحياة وعلاقتها بالسلوك الاجتماعي لدى النساء المتأخرات عن الزواج، مجلة كلية الآداب، العدد٩٩.

❖ محمود، هويدة حنفي وفوزية عبد الباقي الجمالي (٢٠١٠): فعالية الذات المدركة ومدى تأثيرها على جودة الحياة لدى طلبة الجامعة من المتفوقين والمتعثرين دراسيا، مجلة امارباك الامريكية، المجلد ١، العدد ١.

❖ منسي، محمود عبد الحليم وعلي مهدي كاظم (٢٠١٠): تطوير وتقنين مقياس جودة الحياة لدى طلبة الجامعة في سلطنة عمان، مجلة أمارباك الامريكية، المجلد الأول، العدد ١.

❖ نظمي، فارس كمال) ٢٠٠١ (الاعتقاد بعدالة العالم وعلاقته بالثقة الاجتماعية المتبادلة لدى طلبة الجامعة، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب في جامعة بغداد.

❖ نعيسة، رغداء علي (2012)، جودة الحياة لدى طلبة جامعتي دمشق

وتشرين، مجلة جامعة دمشق، المجلد ٢٨.

ـ المصادر الأجنبية:

- Anastasi , A (1990): Psychological testing , New York: Macmillan
- Bénabou, Roland & Jean Tirole(2005) BELIEF IN A JUST WORLD AND REDISTRIBUTIVE POLITICS, Working Paper, Cambridge: NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH
- Butler B& Moran G (2007) The impact of death qualification, belief in a just world, legal authoritarianism, and locus of control on venirepersons' evaluations of aggravating and mitigating circumstances in capital trials, Behav Sci Law. 2007;25(1):57-68.
- Carli, L. L. (1999). Cognitive reconstruction, hindsight, and reactions to victims and perpetrators. Personality and Social Psychology Bulletin, 25, 966-979.
- Dirk D. Steine et,al (2006): he Justice of Equity, Equality, and Need in Reward Distributions: A Comparison of French and American Respondents. Grenoble: Presses univ. Grenoble,
- Ebel, R.L.(1972). Essentials of Educational measurement , New , Jersey , prentice Hall Inc
- Greenberg, J. (1986). Determinants of perceived fairness of performance evaluations. Journal of Applied Psychology, 71, 340-342.
- Hochschild, J. (1981) "What's Fair? American Beliefs about Distributive Justice". Cambridge, MA: Harvard University Press
- Hunt, Matthew O(2000) Status, Religion, and the "Belief in a

Just World": Comparing African Americans, Latinos, and Whites SOCIAL SCIENCE QUARTERLY, Volume 81, Number 1.

❖ Huo YJ, Smith HJ, Tyler TR, et al. Superordinate identification, subgroup identification, and justice concerns: Is separatism the problem; is assimilation the answer? Psychol Sci1996;7:40–5.

❖ Hyland, M. E., & Dann, P. L. (1987). Exploratory factor analysis of the just world scale using British undergraduates. British Journal of Social Psychology, 26, 73–77.

❖ Kluegel, James R., David S. Mason, and Bernd Wegener. 1995. Social Justice and Political Change: Public Opinion in Capitalist and Post-Communist States. New York: Aldine

❖ Lerner, M. J. & Miller, D. T. (1977). Just world research and the attribution process: Looking back and ahead. Psychological Bulletin, 85, 1030-105

❖ Lerner, M. J., 1977. The justice motive: Some hypotheses as to its origins and forms. Journal of Personality, 45, 1-52.

❖ Lerner, M.J. (١٩٧٥) The Justice Motive in Social Behavior: Inroduction, Journal of Social Issues, Volume ٣١-Number ٣, PP.١-١٩.

❖ Lerner, Melvin J.; Miller, Dale T. (1978):Just world research and the attribution process: Looking back and ahead. Psychological Bulletin, Vol 85(5), Sep 1978, 1030-1051.

❖ Miller DT. Disrespect and the experience of injustice. Ann Rev Psychol2001;52:527–53.

- Mudrack, Peter E. (2005): An outcomes-based approach to just world belief , Personality and Individual Differences 38 (2005) 817–830
- Nunnally J. Bernstein (1994) Psychometric theory. McGraw Hill, New York.
- Paulhus, D. (١٩٨٣) Sphere- Specific Measures of Perceived Control, Journal of Personality and Social Psychology, Volume ٤٤, PP. ١٢٥٤- ١٢٦٥
- Rubin , Zick & Letita Anne Peplau, "Who Believes in a Just World,"Journal of SOcial Issues, Vol.31, No. 3, 1975, pp. 65-89.
- Sadurski ،Wojciech ،Commutative ،Distributive and Procedural Justice: What Does it Mean ،What Does it Matter? Sydney Law School Research Paper No. 09/79 ،2006.
- Trimble MR, Dodson WE, (1994). Epilepsy and quality of life, New York, NY, USA: Raven Press,.
- Walster, E., Walster G.W. & Bershcheid, E. (1978). Equity: Theory and Research. Allyn and Bacon, Inc.
- Wendt, Fabian(2015): Justice and Political Authority in Left-Libertarianism, J. Politics, Philosophy & Economics 14 (3): 316-339.

مقياس الاعتقاد بعدالة القانون						
ت	الفقرة	دائما	غالبا	احيانا	نادرا	ابدا
١	اجد ان التحيز والوساطة للأقرباء اصبح شائعا في دوائر الدولة.					
٢	أشعر أن هناك حاجة لتعديل كثير من القوانين الظالمة في بلدي.					
٣	اصبح الناس لا يترددون عن سرقة الاخرين.					
٤	يشعر المراجع بعدم الاحترام في دوائر الدولة.					
٥	ارى ان المفسدين في بلدي ينالون جزائهم العادل.					
٦	اغلب سياسينا يفتقرون للصدق والنزاهة.					
٧	ان رجال الشرطة نزيهون في الامساك بالمجرمين.					
٨	لا يهتم رجال السلطة الا بمصالحهم الشخصية.					
٩	ان الدولة تستغل الناس من دون ان تقدم لهم الخدمات الكافية.					
١٠	ينكر السياسيون وعودهم للناس.					
١١	اعتقد ان فرص التعيين تذهب إلى ابناء المسؤولين في الدولة.					
١٢	ارى ان هناك تمييزا واضحا في رواتب موظفي الدولة.					
١٣	لا يتساوى الجميع في بلدي امام القانون.					
١٤	ان النزاهة عملة نادرة في بلدي					
١٥	ليس من السهولة ان يفلت المجرمين من القضاء					
١٦	اعتقد ان حقوقي يمكن ان تنتهك في أي وقت					
١٧	يُعنى السياسيون بالسلطة والمال أكثر من					

	عنايتهم بأمن وراحة الناس					
١٨	ارى اننا نعيش في مجتمع يحكمه قانون الغابة (البقاء للاقوى)					
١٩	إن الدولة تميز بين المواطنين على وفق نوعهم واعراقهم ومذاهبهم الدينية					
٢٠	يعامل المواطنين في مراكز الشرطة باحترام كبير					
٢١	لا تنال المرأة حقوقها الكاملة في بلدي					
٢٢	ارى ان قوانين الدولة لا تراعي المتقاعدين وكبار السن.					

مقياس جودة الحياة						
ت	الفقرة	دائما	غالبا	احيانا	نادرا	ابدا
١	اشعر ان حياتي معقدة جدا					
٢	ارى ان دراستي تسير على خير					
٣	احصل على الرعاية والعناية من افراد اسرتي					
٤	اجد ان الحياة ممتعة					
٥	ان صحتي جيدة					
٦	أحظي بالقدرة والكفاية على اداء واجباتي اليومية					
٧	ان نومي مريح جدا (مثل اخذ قسط كافي من النوم)					
٨	اشعر بالراحة وقلة التوترات الانفعالية					
٩	اشعر أني مزاجي طيب					
١٠	قليلا ما اثق بزملائي في الصف					
١١	لا يعاملني اساتذتي بحب وانصاف					
١٢	لا اعتقد انني استفيد من تخصصي الدراسي					
١٣	اجد ان حياتي عبارة عن وقت ويمضي					
١٤	لم احقق طموحاتي لحد الآن					
١٥	اشعر بالحزن بصورة دائمة					

١٦	البيئة التي اعيش فيها تشعرني بالعصبية					
١٧	لا يهتم من حولي باهتماماتي وأهدافي وأحلامي					
١٨	البيئة التي اعيش فيها تفتقر للأمان					
١٩	لا اجد الوقت الكافي لانجاز مهماتي البيتية والدراسية					
٢٠	اشعر بالذنب على الاخفاقات التي حصلت لي في المدة الاخيرة					
٢١	لا اجد الوقت للترويح عن نفسي					
٢٢	اشعر ببعد المسافة بيني وبين اصدقائي					

JOURNAL
of Ash-Sheikh At-Tousy University College

A Refereed Quarterly Journal

First year
No.3

ISSN
2304-9308